

ورقة اخبار

صادرة عن دائرة اجراء عمان

الى المدين سامي بدر هنداي / جندي فار رقم ٢٣٩٦١
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة تسعين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٨٨ فلس ٨٨٨ دينار
والرسوم الى دائلك السيد صندوق الخزينة فساداً لم تؤد الدين وتستعمل حقلك المنصوص عليه في المادة ٥ من
قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تساريخ تليفه اليك سيفقد هذا القرار بمقتضى حسب الاصول.
١٩٧٣/٣/٤

مذكرة جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري
عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية.

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
احمد علي عودة المصري	امانة العاصمة	١٩٧٣/٥/١٠	٨ صباحاً	صبه
علي محمد عبد الرزاق	"	١٩٧٣/٥/٦	"	"
مصطفى حمدان عماره	"	١٩٧٣/٥/٦	"	"
علي محمد احمد .	"	١٩٧٣/٥/٦	"	"
عمسي الياس تابلو .	"	١٩٧٣/٤/١٦	"	سير
يحيى عبد الفتاح عبدالرحمن .	"	١٩٧٣/٤/١٦	"	مدن
ابراهيم راضي الراضي	جزء عمان	١٩٧٣/٣/٢٧	"	زور ودخول البلاد بغيره
علي محمد اسماعيل	"	١٩٧٣/٤/١٥	"	غير مشروعة
محمد عطية قطان	"	١٩٧٣/٤/٩	"	الزنا
موسى احمد علي	"	١٩٧٣/٣/٣١	"	تقليد لعلامة تجارية
عادل خليل	"	١٩٧٣/٤/١٧	"	احتيال
زكي محمد حسين علوان	"	١٩٧٣/٤/٢٥	"	شيك بدون رصيد
ابراهيم عواد محمد احمد	جزء المفرق	١٩٧٣/٤/٢٨	"	اعطاء شيك بدون رصيد
خضر سلامة الخضر	جزء معان	١٩٧٣/٤/١٦	"	"
عوض محمد احمد خليل	بلدية الزرقاء	١٩٧٣/٤/١٨	"	شوارع
حسن خليفة رضوان	"	١٩٧٣/٤/١٨	"	باعة
فريخ سليمان مقبل	جزء السلط	١٩٧٣/٤/٥	"	احوال مدنية
عمود محمد خليل	صلح مادبا	١٩٧٣/٤/١٤	"	جزائية



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٣ هـ . الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤١٦

الفهرس

صفحة	
٦٠٨	نظام بلدية كفر اسد
٦١٣	نظام التأمين الصحي
٦٣١	نظام ترخيص وادارة المستشفيات الخاصة
٦٣٥	نظام معدل لنظام ترخيص وادارة الخاير الطبية
٦٣٧	نظام مناوبة الاطباء المخصوصين
٦٣٨	نظام تشكيل جمعيات الاختصاص
٦٤٠	نظام الحراسة لبلدية كفر نجمة
٦٤١	نظام بلدية عين وعيلين
٦٦٠	نظام تغيير اجزاء المركبات المرخصة
٦٦٣	نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية
٦٦٤	نظام معدل لنظام النقل على الطرق
٦٦٦	الاضافيات
٦٦٨	تعليمات المعالجات الطبية للقوات المسلحة الاردنية

نظام بلدية كفر اسد

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٣
نأمر بوضع النظام التالي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٣ نظام بلدية كفر اسد

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٦٧ من قانون تنظيم المدن والقري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية كفر اسد لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس : مجلس بلدية كفر اسد او لجنة بلدية كفر اسد .
المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية كفر اسد .
بناء او بناية : كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقري والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
المالك : أي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقري والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
انشاء الشارع : تخطيط الشارع وفتح وبنائه وجدرانه وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء أو تغيير أو هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية اشغال في الملك للمناخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاءه او صيانه .

العقار : الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية منها عليها او غير مبني .

عمل عام : كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضاً كاماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

المكرهة العامة : كما عرفت في قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

مأمور الصحة : اي طبيب او مفتش او مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس لقيام بالمهام الصحية .
معتمد البلدية : اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بأي عمل تفديلاً لاحكام هذا النظام .
الملتزم : كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية .
اللافة : اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر لأية مقاصد شخصية او تجارية او ترفيفية .

الفصل الاول الابنية المتناعية

المادة ٣ - المجلس ان يقوم بترميم وتغيير وهدم اي بناء متعا لانياره .
المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناءه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .

المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يحتمل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فله ان يوجه اخطاراً خطياً للمالك يتدبر فيه بازوم هدمه كلياً او جزئياً او ترميمه او تسييجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .
ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او اذا لم يعثر عليه او تاملر تبليغه يقوم المجلس بما يراه مناسباً على ان تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجبي بها اموال البلدية بالاضافة الى (٢٠٪) منها مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعياً .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لاول مرة) مكلفين بدفع قسم من نفقات ترميمه ، وترقيته اذا كان متاخماً لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع وتحصل هسله النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتداده .

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك للمناخم للشارع اذا كانت لازمة لانشائه .

هكذا من الأشغال

المادة ٩ - إذا لحق بشارع أو باي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفر اجري في ارض متاخمة فللمجلس ان يلج مالكا الارض أو المسؤول عن القيام بالحفر باخطار يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة وإذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعيا .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل كل من :

- أ - بنى أو انشأ أو اقام حائطا أو سياجا أو عمودا أو اي عائق في اي شارع .
- ب - عطل أو اعاق اي مصرف أو قناة ضمن حدود منطقة البلدية .
- ج - وضع اي مادة في شارع على نحو يعطل أو يعيق حركة المرور .
- د - حفر حفرة أو أخدودا في اي شارع .

المادة ١١ - لا يثق لأي شخص :

- أ - ان يضع اشياء أو مادة من مواد البناء في اي شارع .
- ب - ان يحدث حفرة أو اي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءا للاخطار وتأمينها لسلامة المرور .
- ج - يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة اiban الاعياد والاحتفالات على ان تزال عند طلب المجلس .

الفصل الثالث

منع المكاره الصحية والاضرار العامة

- المادة ١٢ - أ - يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه أو ان يسمح لاحد افراد عائلته بان يطرح أو يضع اية اقلاد أو نقايات أو مواد كريمة في اي شارع أو ساحة .
- ب - ان يترك حيوانا في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائما على وجهه .
- ج - ان يضع أو يترك مواد أو اشياء اخرى في اي شارع أو ان يسمح بوضعها أو تركها أو بوزنها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس أو ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٣ - ابقاء للنفايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرار :

- أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا أو يخطر ان يكون ضارا بالصحة .
- ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مرحاض أو مستراح أو مبولبة أو زربية أو عريشة أو كوخ أو صندوق قمامة أو ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالسة من القذارة بحيث يخطر ان تشكل ضررا بالصحة .
- ج - كل كومة مهيأ كان نوعها موضوعة في اي بناء أو ازاحة اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية لوتوقع مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو احداث الاضرار .
- د - كل جورة لم تنشأ بشكل فني أو كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهزة بغطاء حديدي محكم .

المادة ١٤ - لأمر الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار . ولنه اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ١٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعيا .

المادة ١٦ - يترتب على مالك اي بناء أو محل تجاري أو مطعم ان يحتفظ بمسكنه أو محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على ان يكون مصنوعا من الصاج وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ١٧ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

فلس	دينار	
٦٠٠	٠٠٠	عن كل محل تجاري
٦٠٠	٠٠٠	عن كل وحدة سكن
٠٠٠	٠٠٢	عن كل مطعم
٥٠٠	٠٠٠	عن كل محل حرق أو صنة متوسطة
٠٠٠	٠٠١	عن كل حظيرة للحيوانات
٢٠٠	٠٠٠	عن كل حظيرة للدواجن
٠٠٠	٠٠٢	عن كل منجرة أو معدة

الفصل الرابع

المسلخ والتبايح

المادة ١٨ - يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ١٩ - أ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

فلسا	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز كبيرا أو صغيرا
٤٠٠	عن كل رأس من الابل أو البقر كبيرا أو صغيرا

ب - لا يسمح بنقل التبايح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

ج - في حالة عدم وجود مسلخ للبلدية أو مكان معد للتذبح يستوفي المجلس الرسوم التالية :

فلس	دينار	
٥٥٠	٠٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز صغيرا أو كبيرا
١٥٠	٠٠٠	عن كل رأس من الابل أو البقر

المادة ٢٠ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلسا كرسوم معانية اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة (١٨) من هذا النظام :

المادة ٢١ - تدفع رسوم المعايمة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك.

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان التافق اذا تولى عمال البلدية التخلص منه :

فلسا

- عن جيفة كل رأس من البقر أو الابل أو الخيل أو الحمير والجمال ٥٠٠
عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط ٢٠٠

الفصل الخامس

الاسواق المحلية

المادة ٢٣ - تنشأ في بلدة كفر اسد الاسواق لبيع الفواكه والخضار وسلع البقالة في الاماكن المخصصة لهذه الغاية وكذلك تخصص مواقع لبيع المواشي والحيوانات بقرار من المجلس البلدي .

المادة ٢٤ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة والمفرق اي فاكهة او خضار او سلع بقالة ضمن منطقة البلدية الا في الموقع المخصص لذلك .

المادة ٢٥ - يحظر على اي شخص ان يضع بسطة او مظلة خشبية في مكان عام او بشارع ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس البلدي رسما شهريا قدره (٢٠٠) فلسا عن رخصة اي بسطة او خشبية تشغل مساحة لا تتجاوز مترين مربعين ، يستوفي المجلس مبلغ اربعمائة فلس رسما عن البسطة التي تشغل مساحة اكبر من ذلك .

المادة ٢٧ - يستوفي المجلس مبلغ دينار واحد رسما سنويا عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية . ويستوفي الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس البلدي رسما سنويا عن دفعة ومعاينة الاوزان مبلغ (٢٥٠) فلسا ، ويستوفي نفس الرسم من الباعة المتجولين .

المادة ٢٩ - يستوفي المجلس من البائع مباشرة او بواسطة ملتزم رسما على الخضار والفواكه والبطاطا والبصل التي ترد منطقة البلدية وتصدر منها على الشكل التالي :

فلس دينار

- ١ عن كل طن بيطيخ ٢٪ من قيمة المبيع .
٢ عن كل طن من الموز ٢٪ من قيمة المبيع .
٣ عن كل سحارة من الفواكه او الخضار يزيد وزنها عن ١٠ كغم
٤ عن كل طن من البصل
٥ عن كل عشرة كيلو زيت

١٥
١٥٠
٥٥٠

المادة ٣٠ - يستوفي المجلس عن كل ما يرد الى منطقة البلدية ويصدر منها بقصد التجارة اما مباشرة او بواسطة ملتزم على الشكل التالي :

- ١ عن كل طن من الحبوب ٢٪ من قيمة المبيع .
٢ عن كل شوال من القمح ٢٠ فلس .

المادة ٣١ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم الرسوم التالية مسن ثمن المواشي التي تباع ضمن منطقة البلدية :

- ١ عن كل رأس من الضأن أو الماعز ١٪ .
٢ عن كل رأس من الابل والخيل وغيره ١٪ .

المادة ٣٢ - كل من باع اي سلعة من المواد المدرجة في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من هذا النظام او ساعد على بيعها خلافا لاحكام هذه المواد يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل السادس

تجميل المدينة

المادة ٣٣ - للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديد موقع الاماكن العامة ويكون قراره قطليا بهذا الخصوص .

المادة ٣٤ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك أي ساحة او عرصة واقعتين على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة . واذا لم يتم بذلك فلمجلس انشاءه على نفقة المالك وتستوفي النفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٣٥ - يحظر اطلاق او التسبب باتلاف او قطع او الحاق ضرر بالازهار او أي نبات او شجر زيتة او اشجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

الحفر والحفر الامتصاصية

المادة ٣٦ - لا يحق لأي شخص حفر جورة امتصاصية ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .

المادة ٣٧ - لا يجوز اعطاء مثل هذا الترخيص الا بعد ان يقدم الطالب مخططا تفصيليا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول أبعادها وجميع الانشاءات المكللة لها والمواد التي تنبئ منها .

المادة ٣٨ - للمجلس رفض اعطاء التصريح ان كان المكان المنوي اجراءه تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار بالغير . ويتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٣٩ - يكون لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي عكس وتبين .

المادة ٤٠ - يستوفي المجلس دينارا واحدا عن كل متر مكعب من حجم الانشاءات التي تقام وفق احكام هذا الفصل دون ايجاف بحق استيفاء اي مبلغ من اجل اعادة اصلاح الشارع اذا تقرر .

هكذا من الأشهر

الفصل الثامن

رخص البناء

المادة ٤١ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراود اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة مالم تتطلب المصلحة خلاف ذلك .

المادة ٤٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري.

المادة ٤٣ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية او التجارية .

المادة ٤٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

- أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها .
- ب - عمل أية اضافات او تغييرات في البناء القائم .
- ج - هدم البناء .
- د - أعمال الحفر والطعم .

المادة ٤٥ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء أو دعمه ان كان آيلا للسقوط او احداث أية اضافات خارجية عليه او تغييرات جوهريه في أي بناء مالم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص مالم تكن التصميم صادرة عن مهندس او مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع التصميم وعليها ان يقدم للمجلس ما يلي :

- ١ - مخطط موقع بقياس لا يقل عن (١٠٠ / ١) لمساحة الأرض المرزي اقامة البناء عليها .
- ٢ - مخططات المسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بمقياس لا يقل عن (١٠ / ١) وتفاصيل البناء .
- ٣ - مخططات تبين خطوط المجاري والحفر وأقسامها وأقيمتها وانحداراتها وطرق تبويتها .
- ٤ - أية معلومات اخرى يطلبها المجلس .

المادة ٤٦ - على كل من ينوي القيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٤٧ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق والترخيص .

المادة ٤٨ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٤٩ - اذا التفتت لمدة المشار إليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا منه .

المادة ٥٠ - أ - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

ب - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذ لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٥١ - لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظم المدن الاوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين (٤٥) يوما من تاريخ تقديم الطلب ويكون قرارها قطعي .

المادة ٥٢ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة يجوز له إلغاؤه .

المادة ٥٣ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص بأعمال بناء مخالفة لشروط الترخيص ان ينظر الشخص المذكور باشعار خطي :

أ - التوقف عن أعمال البناء .

ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاختطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٥٤ - يجب ان تكون مواد البناء جيدة ومطابقة للمواصفات التي يقررها المجلس ضمانا لمائة البناء وسلامة السكان .

المادة ٥٥ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

- ١ - قبل الموافقة على طلب الترخيص .
- ٢ - خلال القيام بأعمال البناء .
- ٣ - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .
- ٤ - اذا لم يقدم لشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع توصيه للمجلس .

المادة ٥٦ - يكون المشرف على اعمال البناء مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٥٧ - أ - اذا اقتنع المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب إيقافه عن اعمال البناء باشعار خطي والقيام بعمليات الحفر والكسر او المدم التي يراها ضرورية .

ب - اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المجلس التعويض .

المادة ٥٨ - كل غرفة (عدا ما يستعمل عسادة كخازن) يجب ان تجهز بانارة وبتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او أكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .

المادة ٥٩ - يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٦٠ - يحظر احداث بروز او شرفات على اي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٦١ - يحظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٦٢ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

هكذا من المأهول

المادة ٦٣ - تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :

فلس	دينار
٦٠	-
٢٠٠	-
١٠٠	٢
١٠٠	٥
٢٥٠	-
١٠٠	١
١٠٠	١
١٠٠	١٠٠

الفصل التاسع

المياه

المادة ٦٤ - يكون للأفلاط والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي:

المشارك : الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام :
 انبوب التوزيع : ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعبداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
 انبوب التوريد : الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكاً للمشارك .
 أجهزة المياه : الانابيب والحفريات والحاجيس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والأجهزة المائية الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

المادة ٦٥ - المجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية .

المادة ٦٦ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصل او قطع المياه او رفع العداد او كل مايتصل بصله الى شبكة المياه من صاحب الملك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد الموافقة على الطلب .

المادة ٦٧ - يستوفي مبلغ دينار ادني كرسوم تأسيس ودينار آخر يحد تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦٨ - تمين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالتر المكس ويوضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل مخوم بخاتم البلدية .

المادة ٦٩ - يستوفي من المشترك مبلغ دينار ادني ونصف ثمن الصندوق الحديدي ولجر تركيبه مع العداد بالإضافة الى ثمن العداد المقرر من المجلس .

المادة ٧٠ - يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومسحها وتزيينها مرة كل سنة مقابل ١٥٠ فلسا ويقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تضرر الصلاح السداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزدل على ثلثي ثمنه تقزم البلدية بتركيب عداد جديد وتقاضي ثمنه وفق الاسس المبينة في المادة السابقة .

المادة ٧١ - تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الاسس التالية :

- ١ () تستوفي من المشترك نفقات الكلفة مضاعفا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .
- ٢ () اذا كان انبوب التوزيع يخدم اكثر من مشترك واحد فسان المجلس يستوفي من المشترك النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم .
- ٣ () تبقى هذه الانابيب ملكا للبلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .
- ٤ () للمجلس الحق في تمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق لاي مشترك الاعتراض على مد هذه القروخ الا اذا ادى الى قطع المياه عنهم .
- ٥ () للمجلس ان يستوفي من المشتركين الذين تخدهم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد انبوب التوزيع الرئيسي .

المادة ٧٢ - يقوم المشترك بتسديد انابيب التوريد الخاص به على نفقته طبقا للشروط الفنية وتبقى ملكا لمؤتولى اصلاحها .

المادة ٧٣ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة المياه او اصلاحها وذلك ما بين الساعة الثامنة صباحا والساعة الرابعة مساء .

المادة ٧٤ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

- ١ () لم يسد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعارا بذلك .
- ٢ () عث بتسديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
- ٣ () منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .
- ٤ () لم يسمح للغير بعد انابيب توريد من انبوب التوريد الخاص .
- ٥ () اذا تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة منه او من شريكه في انبوب التوريد .

المادة ٧٥ - تقوم البلدية باعادة ايصال الماء للمشارك اذا ازال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصودا او ناجيا عن سوء استعماله .

المادة ٧٦ - لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن اي منزل لغير الاسباب المذكورة في المادة (٧٤) من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حلالا له على اخلاء الأجر .

المادة ٧٧ - المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين او عن أي أضرار نتجت من أي تعطل في الضخ او اجهزة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

هكذا من اشعل

المادة ٧٨- اذا رغب المشترك في قطع اشتراكه او تحويله الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٩- يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ٨٠- للمجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بانبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٨١- يستوفي المجلس مبلغ مائة وعشرة فلسات ثمناً للمتر المكعب الواحد من المياه على ان لا تقل المقطوعة عن ٣٠٠ فلس شهرياً .

المادة ٨٢- للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن الى آخر .

المادة ٨٣- تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً أجر قراءة العداد .

الفصل العاشر

فرقة للطافي

المادة ٨٤- لأي فرد من افراد الدفاع المدني (الطافي) في حالة ثبوت حريق او اذا كان لديه مايجمله على الاعتقاد بشبوب حريق او احتمال شوبه في أي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان او يدخل أي بناء او عمارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او سلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شبوب الحريق ان يستعمل أي مورد او أية مادة أخرى من أجل اخماده .

المادة ٨٥- اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او أي مأمور آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار امر اغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقسدر او ضغط أوفر من المياه .

المادة ٨٦- كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى إخباراً كاذباً بشبوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلف عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شبوب حريق يعتبر انسه مخالف احكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

اللائحات والاعلانات

المادة ٨٧- لا يجوز لأي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستفي تلك اللافتة او اللوحة :

أ - الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٨٨- يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب القوائم التالية وتحسب كسور السنة كاملة :

ذات الوجه	ذات الوجهين
فلساً	فلساً
٣٠٠	٦٠٠
٥٠٠	١ دينار
٣٠٠	٦٠٠ فلساً

أ - عن كل ربع متر مربع

عن كل ربع متر مربع وحتى متر مربع

عن كل متر مربع اضافي او كسوره

ب - تحسب مساحة اللافتة بقياس بعديها ، العمودي والافقي او بقياس بعدي الاطار المحيط بها .

ويؤخذ في ذلك اكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء كانت اللافتة تشكل المساحة أو لم تكن .

المادة ٨٩- لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يجلب النظر او يسبب اعاقا او مضايقة للباة .

المادة ٩٠- الاسماء والعناوين الموضوعه على الابواب والفتريات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الخاصة بالمعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المبنية للدلالة عليها .

الفصل الثاني عشر

البسطات والمظلات والباعة المتجولين

المادة ٩١- لا يجوز لأي كان ان يضع بسطة او يشغل بقعة او مكاناً عاماً او ان يضع مقعداً في أي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصاً وفق احكام هذا الفصل وضمن شروطها .

المادة ٩٢- مع مراعاة شروط الترخيص يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد من مساحة البسطات او خمسون فلساً عن كل كرسي .

المادة ٩٣- يحظر على أي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصته وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٩٤- يستوفي المجلس رسماً قدره دينار سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٩٥- لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسيح الاحذية او العتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصاً بذلك .

المادة ٩٦- للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

هكذا من المتجول

لمادة ٩٧ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :

فلس	دينار
٥٠٠	—
٦٠٠	—
١٠٠	١
٢٥٠	—
٤١٠	—
٥٠٠	—

- (١) مسح الاحذية
- (٢) حفر الاختام
- (٣) المصور
- (٤) العتال
- (٥) العتال مع عربة
- (٦) البائع المتجول

الفصل الثالث عشر الحلات العامة والفنادق

المادة ٩٨ - (١) يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره ٢٠ فلساً عن كل كرسي اعد للاستقبال في أي دار للسياحة .
(٢) اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحتياج حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

فلساً	فلسات
١٠٠	٥
١٥٠	١٠
٢٠٠	١٠

- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على
- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على
- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على
- (٣) لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم المجلس .
- (٤) يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعاً مطبوعاً من المراقب متسللاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعدادها اما التذاكر المعلقة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .
- (٥) يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره خمسين فلساً عن كل سرير في فندق .
- المادة ٩٩ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او المراقب ان يدخل الى أي ملبى او حفل او دار للسياحة او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .
- ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للاسكان المذكورة .

المادة ١٠٠ - المجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (٢) من المادة ٩٣ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :
أ - مهارة رياضية او ثقافية .
ب - أي حفل اوله او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ١٠١ - (١) كل من كان بصفته مالكاً او شريكاً باع او عرض للبيع او سمح بالبيع او سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذاكر غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالفاً للحقيقة او لم تكن التذكرة محتومة بختم البلدية .
(٢) كل من اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر والفنادق بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .
(٣) جعل أمر المراقبة متعدياً سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم أية تذكرة يعتبر أنه مخالف احكام هذا النظام .

الفصل الرابع عشر احكام عسامة

المادة ١٠٢ - تعتبر الرخص الصادرة بموجب الانظمة السارية المعمول قبل بدء العمل بهذا النظام انها رخص قانونية سارية المعمول الى آخر شهر كانون الاول من عام ١٩٧٢ .

المادة ١٠٣ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن الاعمال التالية :

- أ - عن اعطاء صورة طبق الاصل عن رخصة او ايصال ١٠٠ فلس .
- ب - عن اصدار اي شهادة او مستند ختم بخاتم البلدية ٢٠٠ فلس .
- ج - عن كل لوحة او تمرة يصدرها المجلس بموجب هذا النظام ١٠٠ فلس .

المادة ١٠٤ - أ - يجوز للمجلس تازيم او احالة تمهد سوق من اسواق البلدية أو أي رسوم اخرى والتعاقد مع الاشخاص او الشركات على جباية أي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم للماز من كانه للمجلس البلدي .

ب - يقتضي على كل ملزم لاي رسوم بلدية ان يحمل اثناء عمله شهادة تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها تشير بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تمهد بتحصيلها وعمل الملزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١٠٥ - يحق للمجلس البلدي تحصيل النفقات والموارد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملاً بهذا النظام وبالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٠٦ - أ - كل من قام بعمل مخالف لاي نص من هذا النظام .
ب - كل من تخلف عن العمل بموجب اخطار وجه اليه من البلدية وفقاً لهذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل او بالتوقف عن اي عمل ضمن المدة التي يحددها الرئيس في اخطاره .
ج - كل من عارض او سأل او اعاق اي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه .

هكذا من الأشغال

د - كل من قام بعمل خلافا للتعليمات التي يصدرها المجلس بموجب احكام هذا النظام .
يعتبر انه مخالف لنظام البلدية ويعاقب بعد ادائه بموجب المادة (٦٣) من قانون البلديات .

المادة ١٠٧ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

أحمد بن محمد

١٩٧٣/٣/١٧

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد اللوزي
وزير المواصلات محمد البشير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد المكنشه	وزير الزراعة دولة رشاد الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية العمل علي عناد خريس	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق القرعان
وزير الثقافة والاعلام ممن ابو لوار	وزير النقل لديم الزرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي
			وزير الاقتصاد الوطني سعيد التابلي

نعم الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٣

نظام التأمين الصحي

صادر بمقتضى المادة (٨٠) من قانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التأمين الصحي لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المشتركون	الوزير	وزارة الصحة .
١ - الوزراء والنواب والاعيان وجميع الموظفين المدنيين والمستخدمين السنتين يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة للدولة او من موازنة الدوائر الحكومية بموجب قوانينها الخاصة وكذلك المستخدمين برواتب مقطوعة وموظفي الدوائر والمؤسسات الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم .	وزير الصحة .	
ب - الموظفون المدنيون المأجورون على القطاع المقيمين في المملكة الذين يرغبون في الاشتراك بموافقة وزير الصحة .	الوزير	وزارة الصحة .
المتقاعون	الوزير	وزارة الصحة .
الفقير	الوزير	وزارة الصحة .
المستشفى	الوزير	وزارة الصحة .
المركز الطبي	الوزير	وزارة الصحة .
المعالجة	الوزير	وزارة الصحة .
اللجنة	الوزير	وزارة الصحة .

أفراد عائلة المشترك والاشخاص الذين يكون مسؤولا عن اعاتهم شرعا .
كل مواطن اردني يعمل نفسه او غيره ولا يتجاوز دخله السنوي (٢٠٠) دينار او يثبت فقره بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
المستشفى الحكومي .
المركز او العيادة الطبية الحكومية .
الخدمة الطبية عن فحوصات سريرية وغيرية وشعاعية ومعالجة اختصاصية وعمليات جراحية بما في ذلك الولادة والعناية بالحامل والطفل وغير ذلك من انواع المعالجة والادوية ضمن الامكانيات المتوفرة لدى الوزارة .
اللجنة المشكلة في كل وحدة ادارية من الحاكات الادارية ومدير الصحة (او طبيب الصحة) ومندوب الشؤون الاجتماعية ورئيس البلدية او المجلس القروي لدراسة حالة كل فقير .

هكذا من أجل

المادة ٣ - أ - الاشتراك الزامي لجميع المشتركين .

ب - بدل الاشتراك الشهري عن كل مشترك ومتفعبه ديناراً واحداً للوزراء والنواب والأعيان وموظفي الدرجة الخاصة والدرجة الأولى . (أ) و (ب) والدرجة الثانية وكذلك الموظفون الذين يتقاضون علاوات فنية لا تقل نسبتها عن ٣٠٪ من الراتب الأساسي ومن هم في مرتبتهم من المشتركين و (٥٠٠) خمسية فلس لبقية المشتركين .

ج - يقتطع بدل الاشتراك من الراتب من قبل الدائرة المختصة ويعول إلى الوزارة .

المادة ٤ - يعفى من بدل الاشتراك الشهري المشتركون الذين يقل دخلهم من رواتبهم وعلاواتهم عن (١٥٠) مائة وخمسون ديناراً في السنة .

المادة ٥ - تدفع تكاليف المعالجة حسب الجدول رقم (أ) الملحق بهذا النظام .

المادة ٦ - تزود الوزارة كل مشترك ومتفعبه وبطاقة تأمين صحي تدون فيها البيانات الكافية للتعريف بمعاملها .

المادة ٧ - تصرف بطاقة المشترك والمتفع به بناء على البيانات التي تقدمها الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة التابع لها .

المادة ٨ - أ - تصرف بطاقة فقير لن :-

١ - يتلقى مساعدات منتظمة من وزارة الشؤون الاجتماعية وسجل اسمه في سجلاتها .

٢ - تقرر اللجنة بعد دراسة وإمينة انه فقير لغايات هذا النظام .

ب - تكون بطاقة الفقير صالحة لمدة عامين وتجدد بقرار من اللجنة .

ج - للمدير الصحة أو طبيب الصحة الاعتراض على قرار اللجنة مع بيان الأسباب ويكون للوزير القرار النهائي .

المادة ٩ - تلغى بطاقة التأمين الصحي في الحالات التالية :-

أ - اذا ترك المشترك الخدمة في الدائرة المختصة تلغى بطاقته وبطاقات متفعبه ، وعلى دائرته إبلاغ الوزارة خلال شهر من تركه للخدمة وإعادة البطاقة .

ب - اذا توفي المشترك تلغى بطاقته وبطاقات متفعبه وعلى دائرته ان كان موظفاً او مستخدماً وعائلته ان كان متقاعداً إبلاغ الوزارة بملك خلال شهر من الوفاة وإعادة البطاقات .

ج - اذا زالت صفة الفقير عن المواطن او مضت ستان على اصدار بطاقته ولم تجدد .

المادة ١٠ - لوزير الصحة عقد اتفاقيات مع الشركات والمؤسسات التي لا يسري احكام هذا النظام على موظفيها للاستفادة من خدمات التأمين الصحي بالاجور التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١١ - يعفى من اجور الفحص والمعالجة والاقامة والطعام في المستشفى والمركز الطبي الثقات والحالات التالية :-

أ - المريض المصاب بمرض معد يستوجب العزل الصحي حسب لوائح تعدها الوزارة لهذا الغرض ؟

ب - المريض المصاب بمرض نفسي ؛

ج - الحاجر الصحي .

د - الامصال والمطاعيم .

هـ - الاسعافات الأولية في الحوادث الطارئة والناجمة عن الكوارث الطبيعية .

و - الخدمات الطبية في مراكز رعاية الامومة والطفولة .

ز - فحص طلاب البعثات وطلاب الاستخدام الخالين من قبل الدوائر الحكومية او المؤسسات التي يسري عليها احكام هذا النظام .

المادة ١٢ - أ - تكون الاقامة في المستشفيات للمشاركين والمتفعبين كما يلي :-

١ - الدرجة الخصوصية (غرفة ذات سرير واحد) للوزراء والنواب والأعيان وموظفي الدرجة الخاصة والدرجة الأولى (أ) و (ب) ومن هم في مرتبتهم من المشتركين .

٢ - الدرجة الأولى (غرفة ذات سريرين) لموظفي الصنف الأول من الدرجة الثانية فما دون ومن هم في مرتبتهم من المشتركين .

٣ - الدرجة الثانية (غرفة من ثلاث أسرة فما فوق) لبقية المشتركين .

ب - اذا رغب المشترك او المتفع به في الإقامة في المستشفى في درجة اعلى مما يستحق وفي حال توفرها يدفع فرق التكاليف وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم أ الملحق بهذا النظام .

المادة ١٣ - تتألف موازنة التأمين الصحي من الموارد التالية :-

أ - بدلات الاشتراك الشهري .

ب - اجور المعالجة والاقامة في المستشفيات والمراكز الطبية ؛

ج - فوائد وارباح استثمار اموال التأمين الصحي المودعة في المصارف .

د - الهبات والتبرعات والاعانات ؛

المادة ١٤ - تحصل جميع الاموال المستحقة لحساب التأمين الصحي باسم الوزارة بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٥ - تحصل الاجور من رواتب المشتركين عن طريق دوائرهم الا اذا دفعت نقداً مقابل وصول رسمية ؛

المادة ١٦ - تصرف اموال التأمين الصحي بقرار من الوزير أو من ينوبه خطياً وفق موازنة خاصة يعدها الوزير ويقرها مجلس الوزراء ولا يجوز ان يتم الصرف على معالجة المشتركين والمتفعبين خارج مستشفيات الوزارة ومراكزها الطبية الا وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية ؟

المادة ١٧ - تقوم الدولة بمعالجة المشترك والفقير مجاناً اما المتفع به والمواطن غير الفقير فيقابل الاجور حسب الجدول (أ) الملحق بهذا النظام .

هذا من الملحق

المادة ١٨ - يلغى نظام التأمين الصحي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ على أن تبقى القرارات والتعليقات الصادرة بموجبه نافذة وكأنها صدرت بمقتضى هذا النظام .

١٩٧٣/٣/١٨

أعضاء المجلس

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع احمد اللوزي	رئيس الوزراء
وزير المواصلات محمد البشير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة دولة
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سام مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرخان
وزير الثقافة والاعلام ممن ابو نوار	وزير النقل ندم الزرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي

الجدول رقم ١
اجور المعالجة

الخدمة	المتفح	المواطن القادر
فلس	فلس	فلس
اولا المعالجات العامة		
١ (معانة الطبيب العام	١٠٠	١٥٠
٢ (معانة الطبيب الاختصاصي	٢٥٠	٥٠٠
٣ (المعالجة الحكيمة للجلسة الواحدة	١٥٠	٢٥٠
٤ (فحص النظر	٢٥٠	٥٠٠
٥ (مراجعة الطبيب بطلب منه	٠٠٠	٠٠٠
ثانيا العمليات الجراحية		
١ (عملية جراحية في العيادة الخارجية	٢٥٠	٥٠٠
٢ (عملية جراحية صغرى/ولادة طبيعية	٢٠٠٠	٤٠٠٠
٣ (عملية جراحية وسطى	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٤ (عملية جراحية كبرى	٧٠٠٠	٢٠٠٠٠
ثالثا الصور الشعاعية		
١ (الصور العادية البسيطة	٥٠٠	١٠٠٠
٢ (صور فيلم كبير (عمود فقري)	٧٥٠	١٥٠٠
٣ (الصور القطاعية (توموغرافي)	٥٠٠٠	٧٥٠٠
٤ (الصور الملونة العادية	٢٥٠٠	٣٥٠٠
٥ (الصور الملونة الخاصة (مثل الاوعية الدموية ، والنخاع الشوكي والتصبغات)	٤٠٠٠	٦٠٠٠
٦ (تصوير القلب والاورطا بالصيغة الملونة	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٧ (تصوير الجهاز الهضمي	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٨ (التشخيص بالنظائر المشعة	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
رابعا المختبر		
١ (فحص روتيني للبول والغائط	٥٠	١٠٠
٢ (فحص روتيني للدم	١٠٠	٢٠٠
٣ (فحص اي جزء من الدم	٢٠٠	٣٠٠
٤ (فحص الكيمياء الحيوية	٢٥٠	٥٠٠
٥ (فحص الزراعة المخبرية		
٦ (فحص المصل		

هكذا من الأهل

نظام ترخيص وإدارة المستشفيات الخاصة

مقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨

تأمر بوضع النظامين التاليين :-

١ - نظام ترخيص وإدارة المستشفيات الخاصة لسنة ١٩٧٣

٢ - نظام معدل لنظام ترخيص وإدارة المختبرات الطبية لسنة ١٩٧٣

١٩٧٣/٣/١٨

أحمد بن طلال

وزير الخارجية صلاح أبو زيد	وزير الإنشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أحمد الطراونة	رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد الأوزي
وزير المواصلات محمد الشير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب أبو غوش	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة عالمه الحاج حسن
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير السباحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سليم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية
وزير الثقافة والاعلام ممن أبو نوار	وزير التقنية لديم الزور	وزير المالية فريد السعد	وزير الاقتصاد الوطني أحمد الشويكي

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٣

نظام ترخيص وإدارة المستشفيات الخاصة

صادر بمقتضى المادة (٨٠) من قانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ترخيص وإدارة المستشفيات لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الصحة
الوزير	وزير الصحة
المستشفى	أي مستشفى أو بيت نقاهة أو دار للتمريض أو الولادة أو التأهيل أو العجزة . وكل محل يستعمل أو معد لقبول الأشخاص المصابين بأي مرض أو أذى جسدي أو عاهة جسيمة أو عقلية أو قبول النساء عند الولادة من أجل معالجة أو تمريض هؤلاء الأشخاص سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر .
اللجنة	اللجنة المشكلة بمقتضى المادة (٣) من هذا النظام .
الطبيب	أي طبيب صحة موظف في وزارة الصحة .
المدير	الطبيب المرخص المسؤول عن إدارة المستشفى .
الطبيب القيم	الطبيب المرخص الذي يعمل في مستشفى وتكون سكناه فيه .

المادة ٣ - أ (تشكل لجنة للمستشفيات) من مدير الطب العلاجي بوزارة الصحة رئيسا . وفي حالة غيابه يعين الوزير أحد أطباء الوزارة رئيساً وعضوية طبيب من أطباء الوزارة يعينه الوزير ومندوب عن نقابة الأطباء يعينه مجلس النقابة .

ب (تنظر اللجنة في طلبات الترخيص وتكشف على المستشفيات وتراقبها دوريا وتحقق في الشكاوى وترفع تنسيباتها وتوصياتها للوزير .

المادة ٤ - على كل من يؤسس أو يدير مستشفى أن يطلب من الوزير ترخيصه ويشترط في ذلك أن يكون المدير طبيبا مرخصا .

المادة ٥ - يتضمن طلب الترخيص :

أ (نوع المستشفى ومجال عمله وإذا كان علاجيا بيان ما إذا كان عاما أو مختصا بواحد أو أكثر من الشعب الطبية (كالجراحة والأطفال والتوليد) الخ .

ب (عدد الأسرة .

ج (أسماء أعضاء الجهاز الفني والإداري للمستشفى بما في ذلك المدير ومؤهلاتهم أو تمهيد بتقديم مسلمة

الأسماء قبل مباشرة العمل .

د (غطط موقع وبناء أو أبنية للمستشفى .

المادة ٦ - على الوزير :

- أ - ان يحيل طلب الترخيص الى مهندس المحافظة او اللواء للكشف على بناء او ابنية المستشفى وعمل المهندس ان يقدم خلال اسبوعين من وصول الطلب اليه تقريراً يبين فيه وصف البناء الهندسي ومدى توفر الشروط المطلوبة فيه .
- ب - ان يحيل تقرير المهندس وطلب الترخيص الى اللجنة للدراسة واجراء الكشف وعلى اللجنة خلال شهر من وصول الطلب اليها ان تنسب الترخيص او الرفض مع بيان الاسباب .
- ج - اذا اقتنع الوزير بأن كافة الشروط المطلوبة بموجب هذا النظام متوفرة فانه يصدر ترخيصاً مؤقتاً مدته عام واحد .
- د - اذا تحقق الوزير بعد انتهاء مدة الترخيص المؤقت ان المدير يحافظ على المستوى المطلوب للمستشفى فيصدر ترخيصاً دائماً .

المادة ٧ - يشترط في بناء المستشفى :

- أ - ان يكون بناء مستقلاً له مدخل واسع واكثر من باب للخروج وان يحتوي على ملجأ .
- ب - ان يكون مزوداً بمصدر اضافي للاتارة وصهاريج لحزن الوقود ومياه الشرب .
- ج - ان تتوفر فيه الاتارة والهوية والتدفئة الكافية .
- د - ان تتوفر فيه تمديدات صحية لمياه الشرب ووسائل طرح الفضلات السائلة والجافة .
- هـ - ان يتوفر فيه عدد كاف من الحمامات والمرحاض لاقفل عن حمام ومرحاض لكل ستة اسرة .
- و - ان تتوفر فيه وسائل اخلاء الحريق التي تعينها مديرية الدفاع المدني .
- ز - ان يالحق به موقف للسيارات يتناسب وعدد الاسرة وفق ما تقررره اللجنة .
- ح - ان لا تقل مساحة حرم مستشفى عن ثلاثة امثال البناء وان لا تقل في اية حالة عن دومتين واحداً .
- ط - لا يجوز ان يكون منزل الطبيب للمقيم المستقل عن ببناء المستشفى خارج حرم المستشفى . وفي هذه الحالة يعتبر هذا المنزل لغايات الفقرة السابقة جزءاً من بناء المستشفى .

المادة ٨ - يجب ان يحتوي المستشفى العلاجي على :

- أ - وسائل كافية للوقاية من الاشعاعات المؤينة التي قد تصدر عن بعض المواد أو الآلات الطبية .
- ب - غرفة لأمزلة مجهزة بمغسلة وسرير وخزانة ولوازم والبيئة خاصة بالعزل .
- ج - اذا كان المستشفى جراحياً فيجب ان يحتوي بالإضافة الى ما ذكر في الفقرتين السابقتين على غرفة للعمليات الجراحية مجهزة بجميع ادوات وآلات الجراحة والتعقيم والتخدير (وتحضير الطبيب) وعلى غرفة اسعاف تحتوي على وسائل نقل الدم .
- د - اذا كان المستشفى مخصصاً للتوليد او به شعبة ولادة فيجب ان يحتوي بالإضافة الى ما ذكر في الفقرات السابقة على غرفة أو أكثر للمخاض وغرفة للتوليد وغرفة للمواليد وغرفة للخداج .

المادة ٩ - يكون الحد الأدنى لعدد الاسرة في المستشفى العلاجي عشرة اسرة لمستشفيات الولاية وخمسة عشر سريراً لغيرها .

المادة ١٠ - أ - لا يجوز زيادة عدد الاسرة الا بموافقة الوزير .
ب - يجوز في الحالات الطارئة وبصورة مؤقتة وبإذن استيفاء اية رسوم زيادة عدد الاسرة عن المدة المخصصة به بمقدود ١٠ ٪ .

المادة ١١ - يعتبر المدير مسؤولاً عن جميع الاعمال الفنية والادارية فيه وعليه ان يتحقق ان المرضى يحصلون على العناية الكاملة في المستويات المقررة وفق تعليمات الوزارة ويشمل ذلك :

- ١ - التحقق ان جميع موظفي ومستخدمي وعمال المستشفى خالون من الامراض المعدية .
 - ٢ - التحقق ان المأكولات التي تقدم للمرضى صحية وجيدة وانها تحفظ في اماكن صحية نظيفة .
 - ٣ - التحقق من نظافة بناء المستشفى ومخافاته وحرمة .
 - ٤ - التحقق من ان اجهزة ومعدات وموجودات المستشفى في حالة صالحة .
- ب - يجب على المدير :
- ١ - ان يفتح سجلاً خاصاً بالمرضى يدون فيه اسم المريض وعمره وجنسيته وعنوانه وتاريخ ادخاله واخرجه وتشخيص المرض وسيره واجور الاقامة والمعالجة المستوفاة منه .
 - ٢ - ان يفتح سجلاً خاصاً بالمعاقير الخطرة يبين فيه وارداتها وصرفياتها وتجب المحافظة على هذا السجل خلال استعماله وللمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد الانتهاء منه .

المادة ١٢ - يتألف الجهاز الفني والاداري للمستشفى العلاجي من :

- أ - المدير
- ب - طبيب مقيم ويعوز ان يكون المدير هو الطبيب المقيم اذا لم يتجاوز عدد اسرة المستشفى عشرين سريراً .
- ج - اذا تجاوز العدد عشرين سريراً ولم يتجاوز الخمسين فيجب ان يكون في المستشفى طبيب مقيم على الاقل عدا المدير .
- د - اذا تجاوز عدد الاسرة خمسين سريراً فتحدد اللجنة عدد الاطباء المقيمين الواجب تعيينهم في المستشفى .
- هـ - عدد كاف من الاطباء تحدد اللجنة لانجاز مهام المستشفى ويشترط في ذلك ان تتوفر لديهم المؤهلات لممارسة اعمالهم واختصاصاتهم الملان عنها .
- و - رئيسة ممرضات المستشفى او شخص مسؤول عن هيئة التمريض ويشترط ان يكون ممرضاً او ممرضة قانونية او قابلة قانونية .
- ز - يجب ان تكون هيئة التمريض متناسبة مع خدمات المستشفى الفنية من حيث التخصص على ان لا تقل نسبة جهاز التمريض عن ٣٠ ٪ من مجموع الاسرة . اما في المصحات ودور القاعة فلا تقل النسبة عن ١٥ ٪ من مجموع الاسرة ولا يدخل ضمن ذلك ممرضات غرفة العمليات ورئيسة الممرضات .
- ح - عدد كاف من الموظفين الطهاة والخدم تحدد اللجنة .

المادة ١٣ - يجب ان يكون ثلاثة ارباع اطباء المستشفى على الاقل من الاردنيين .

المادة ١٤ - على المستشفى ان يعمل على الاستعانة بخدمات الاطباء الاختصاصيين في جميع المجالات :

- المادة ١٥ - أ - يستوفي عند اصدار الترخيص المؤقت رسم قدره دينار واحد عن كل سرير .
ب - يستوفي رسم قدره دينار عن كل سرير جديد يوافق الوزير على اضافته .

المادة ١٦ - للوزير او الطبيب اللجنة او احد اعضاءها ان يفتش اي مستشفى للتأكد من انه يراو اعماله على الوجه المطلوب وان جميع المتطلبات متوفرة فيه ويشمل التفقيش تدقيق المعاملات والسجلات والمطالبات المالية ومطابقتها للاسعار الرسمية .

هكذا من الأشهر

المادة ١٧ - يحيل الوزير أية شكوى تقدم بحق أي مستشفى إلى اللجنة للتحقيق فيها وعلى اللجنة أن ترفع الوزير تقريراً يتضمن نتيجة التحقيق وتوصياتها فإذا تبين للوزير صحة الشكوى :

أ - وكانت الشكوى تتعلق بعدم قيام المستشفى أو أي قسم فيه بخدماته على الوجه المطلوب أو بأن المستشفى أصبح غير صالح لممارسة المهام الموكولة إليه فيتخذ الوزير الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون الصحة العامة .

ب) اما اذا كانت الشكوى تتعلق بأي امر آخر فالوزير ان يتخذ الاجراء الذي يكفل ازالة اسباب الشكوى .

المادة ١٨ - للوزير بالتشاور مع مجلس نقابة ان يضع التعليمات اللازمة فيما يتعلق :

- أ) باللباس الرسمي لخدمة التمريض .
- ب) بمعدات العمليات والتعقيم والتطهير والاسعاف وغير ذلك من الوسائل الفنية .
- ج) بالتدريب داخل المستشفى .
- د) بالطعام - تفضيره وتوزيعه ومقرر الحمية .
- هـ) بقبول المرضى واخراجهم وحفظ القيود والاحصاءات .
- و) بتنظيم الاعمال في المستشفى لتأمين المعالجة والتمريض طيلة ساعات اليوم .
- ز) بأية امور اخرى مما لا يدخل في اختصاص جهة ثانية .

المادة ١٩ أ) للجنة بناء على طلب الوزير او بدون طلبه ان تجري دراسة لاي وضع اي مستشفى يبين فيها الخدمات التي يؤديها واحتياجاته وترفع للوزير نتيجة الدراسة .

ب) على ضوء الدراسة التي تجريها اللجنة تقوم الوزارة ضمن الامكانيات المتاحة لها بتقديم كل او بعض المساعدات التالية :

- أ) تدريب الفنيين والعاملين في مجالات الخدمات الصحية في مستشفياتها .
- ب) التاديب واعارة الاختصاصيين والفنيين العاملين في وزارة الصحة حسب الانظمة المرفوعة للعمل في اي مستشفى خاص .
- ج) تقديم اي مساعدات مالية او عينية .

المادة ٢٠ أ) باستثناء ما ورد في الفقرات (أ ، هـ ، ز ، ح) من المادة السابعة وما ورد في المادة التاسعة تطبق احكام هذا النظام على المستشفيات المرخصة قبل اصداره .

ب) للوزير بالتشاور مع نقابة الأطباء ، ان يطبق تعليمات يصدرها احكام المواد (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) من هذا النظام على المستشفيات غير العلاجية بالقدر الذي يتلاءم وطبيعة عملها ، وله بالتشاور مع نقابة ان يضع هذه المستشفيات تعليمات جديدة لمعالجة الامور الواردة في المواد المذكورة .

المادة ٢١ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٧٩) من قانون الصحة العامة .

المادة ٢٢ - يلغى هذا النظام اي نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامها مع احكامه

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية

صادر بمقتضى المادتين (٥٢ ، ٨٠) من قانون الصحة العامة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦

مادة (١) يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية لسنة ٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة (٢) تعدل المادة الثانية من النظام الاصلي بالغاء تعريف لجنة المختبرات الواردة فيها واستبداله بالتعريف التالي :- لجنة مشكلة من مدير المختبرات في وزارة الصحة رئيساً وفي حال غيابه يعين الوزير احد اطباء المختبرات في الوزارة رئيساً ومن اخصائي في اعمال المختبرات يعينه وزير الصحة عضواً وطبيب يعينه مجلس نقابة اعضاؤه على ان يكون اخصائياً في اعمال المختبرات اذا امكن ذلك .

مادة (٣) يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٧ - أ - تعني كلمة مخبر الواردة في هذه المادة المخبر الطبي المعترف به لغايات التدريب المسجل في جدول يعده لهذه الغاية وزير الصحة بعد الاستئناس برأي اللجنة .

ب - تعني كلمة سنة الواردة في هذه المادة سنة عمل حكومي يتمكن خلالها المتدرب من الاسلم بجميع انواع التحاليل الطبية المختلفة .

ج - يشترط ان تتوفر في طالب الترخيص المؤهلات التالية :

١ - ان يكون طبيباً مرخصاً بعد تخرجه في مخبر لمدة لا تقل سنة .

٢ - ان يكون طبيب اسنان مرخصاً او صيدلياً او طبيبياً بيطرياً مرخصاً وتدريب بعد تخرجه في مخبر لمدة لا تقل عن سنتين وان يحمل شهادة دكتوراه ماجستير في العلوم وحملت دراسته في هاتين الحالتين علوم الكيمياء الحيوية والجراثيم والطبقيات ومبحث الدم وتدريب بعد تخرجه في مخبر لمدة لا تقل عن سنتين .

٣ - ان يحمل شهادة بكالوريوس بالفنون الطبية (Medical Technology) وحملت دراسته علوم الكيمياء الحيوية والجراثيم والطبقيات ومبحث الدم وتدريب بعد تخرجه في مخبر لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

د - يستثنى من حكم هذه المادة من سبق وحصل على رخصة وزاول عمله قبل صدور هذا النظام .

نحوه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخدمة العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣

تأمر بوضع النظامين التاليين :

١ - نظام مناوبة الاطباء الخصوصيين لسنة ١٩٧٣

٢ - نظام تشكيل جمعيات الاختصاص لسنة ١٩٧٣

١٨/٣/١٩٧٣

أعضاء مجلس

وزير الخارجية	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير التربة والتعليم والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الثقافة والأعلام	وزير الصحة	وزير الزراعة	رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
صلاح أبو زيد	محمد البشير	علي عناد محريس	ممن أبو نوار	فريد السعد	أحمد الشويكي	سعيد النابلسي	أحمد الطراونة	أحمد الأوزي	أحمد الأوزي

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣

نظام مناوبة الاطباء الخصوصيين

صادر بالاستناد للفقرة (١٤) من المادة (٣٥) والفقرة (ج) من المادة (١٨)

من قانون نقابة الاطباء رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مناوبة الاطباء الخصوصيين لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق هذا النظام على كافة الاطباء الذين يعملون في حقل الطب العام .

المادة ٣ - يستثنى من هذا النظام الاطباء الذين تجاوزوا الخمسين من عمرهم بقرار من مجلس النقابة والاطباء المصابين بامراض تمنعهم من القيام بالمناوبة وذلك بتقرير من لجنة طبية تعينها النقابة والطبيبات اذا رغبن ذلك واطباء الشركات المساهمة العامة .

المادة ٤ - تكون فترة المناوبة من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة مساء .

المادة ٥ - يتم الاعلان عن اسماء المناوبين واماكن استقبال مرضاهم بالعصف المحلية ووسائل الاعلام الاخرى .

المادة ٦ - يرتب على الطبيب المناوب معالجة مريض يأتيه في مركز مناوبته كما يرتب عليه زيارة اي مريض في بيته اذا قدر ان حالته الصحية تستدعي ذلك .

المادة ٧ - على الطبيب المناوب ان يؤمن بدليلا عنه اذا حالت ظروف قاهرة دون قيامه بالمناوبة على ان يعلم اللجنة القرعية في متعلته بذلك كما عليه ابلاغها ايضا اذا تعذر عليه إيجاد البديل .

المادة ٨ - اذا قصر الطبيب بالقيام بأي من الواجبات المفروضة عليه بموجب هذا النظام او تأخر او امتنع ببلون مرور عن القيام بما ذكر فيعاقب بعد ادانته بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٣) من قانون نقابة الاطباء .

المادة ٩ - يحدد مجلس النقابة بقرار يعلن في وسائل الاعلام المختلفة المدن التي يتم فيها تطبيق هذا النظام وعدد الاطباء المناوبين فيها حسب عدد السكان والمراكز التي يداوم فيها الاطباء المناوبون .

المادة ١٠ - يتقاضى الطبيب المبالغ الاجور وفق تعرفه يضعها مجلس النقابة بموافقة الهيئة العامة .

المادة ١١ - لا يعني هذا النظام الاطباء غير المناوبين من القيام بواجباتهم الانسانية .

هكذا من الأهل

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٣

نظام تشكيل جمعيات الاختصاص

صادر بموجب الفقرة (٦) من المادة (٣٥) من قانون نقابة الأطباء رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل جمعيات الاختصاص في المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - للأطباء الاختصاصيين تشكيل جمعيات اختصاص ضمن نقابة الأطباء ويشترط في ذلك :
أ - أن لا يقل عدد الأطباء الاختصاصيين في أي من اختصاصات الطب منفردا أو مع فروع عن عشرة أطباء .

ب - أن يوافق مجلس نقابة الأطباء على تشكيل الجمعية .

المادة ٣ - تتكون الهيئة العامة لاية جمعية اختصاص من جميع الأطباء العاملين في ذلك الاختصاص أو في احد فروع .

المادة ٤ - أ - تضع الهيئة العامة للجمعية بموافقة مجلس نقابة الأطباء النظام الداخلي للجمعية ويشترط في ذلك أن لا يتعارض نظام الجمعية مع قانون وانظمة نقابة الأطباء .
ب - يتضمن النظام الداخلي للجمعية :

١ - جميع الأمور المتعلقة بإدارة الجمعية ويشمل ذلك :

أ - عدد أعضاء الهيئة الإدارية وكيفية انتخابهم .

ب - وظائف كل من الهيئة العامة والهيئة الإدارية .

ج - اجتماعات كل من الهيئة العامة والهيئة الإدارية .

د - مركز الجمعية وجواز فتح فرع أو أكثر لها .

٢ - تحديد رسم الانتساب والعضوية وجميع الأمور المالية الأخرى .

المادة ٥ - تكون غايات جمعيات الاختصاص :

أ - علمية / تشجيع البحث الطبي والعلمي وعقد الندوات والمحاضرات العلمية وغير ذلك من النشاطات التي تهدف إلى رفع مستوى الاختصاص في البلاد .

ب - مهنية / المساهمة مع المجلس في تنظيم شؤون اصحاب الاختصاص الواحد .

ج - اجتماعية / توفير التضامن والتضامن وتقوية صلات التفاهم والتعارف بين الاعضاء .

د - إيجاد روابط مع الجمعيات المماثلة في البلاد العربية والخارج وعقد المؤتمرات العلمية والمشاركة فيها .

المادة ٦ - عند حل الجمعية يحول رصيدها وموجوداتها إلى نقابة الأطباء .

هكذا من الأشهر

نظام تشكيل جمعيات الاختصاص

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١ .

تأمر بوضع النظامين التاليين :

١ - نظام الحراسة البلدية كفرجة لسنة ١٩٧٣

٢ - نظام بلدية عين وعين لسنة ١٩٧٣

١٩٧٣/٣/٢١

أحمد الشوبكي

وزير	وزير	وزير	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الخارجية	الإنشاء والتعمير	الداخلية	وزير الداخلية	وزير الدفاع
صلاح أبو زيد	صبيح أمين عمرو	أحمد الطراونة	أحمد الطراونة	أحمد اللوزي
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
المواصلات	بلدية والقروية	الصحة	الزراعة	دولة
محمد البشير	يعقوب أبو غوش	فريد العكشة	خالد الحاج حسن	رشاد الخطيب
وزير الشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير
الاجتماعية والعمل	السياحة والآثار	العدل	الشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير التربية والتعليم والارواق
علي عتاد خريس	خالد بركات	سالم مساعده	اسحق الفرحان	
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والاعلام	التنم	المالية	الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني
	ندم الزرو	فريد السعد	أحمد الشوبكي	

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣

نظام الحراسة لبلدية كفر نجة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يبنى هذا النظام (نظام الحراسة لبلدية كفر نجة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

منطقة البلدية - منطقة بلدية كفر نجة

المجلس - مجلس بلدية كفر نجة او لجنة البلدية

صاحب المؤسسة - اي شخص يتعامل مهنة تجارية على اختلاف انواعها وتشمل المطاعم والمقاهي واية مهنة اخرى .

المادة ٣ - يترتب المجلس امر اختيار وتعيين اعضاء الدائمين لحراسة المؤسسات والمركبات النارية على اختلاف انواعها داخل منطقة البلدية وشيخة عدد دم وساحات عملهم ليلا .

المادة ٤ - يقوم المجلس في بداية كل سنة بفرض رسوم الحراسة على اصحاب المركبات النارية بمعدل شهري على النحو التالي :-

فلس	دينار
أ ٠ -	٢
ب ٠ -	١
ج ٠ -	١
د ٠ -	١
هـ ٠ -	١
و ٠ -	٥٠٠

المادة ٥ - يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسوم الحراسة التالية على اصحاب المؤسسات العمومية بمعدل شهري على النحو التالي :

الدرجة	قيمة الرسوم
فلس	دينار
الاولى	١ -
الثانية	٥٠٠ -
الثالثة	٢٥٠ -

المادة ٦ - تعتبر الرسوم المفروضة بموجب المادتين (٥٤) من هذا النظام متحققة من اليوم الاول من مباشرة العمل.

المادة ٧ - في حالة اخلاء المؤسسة او بيعها او بيع المركبة النارية يبقى البائع او صاحب المؤسسة المتروكة مسؤولاً عن دفع رسوم الحراسة الى ان يحضر المجلس بذلك خطياً .

المادة ٨ - تحصل الرسوم لتتخصص عليها في هذا النظام بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بعد الادلة بفرامة لا تزيد على خمسة دقائق .

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣

نظام بلدية شيبين وشيبان

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية عيين وعيلين لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الرئيس

رئيس بلدية عيين وعيلين او رئيس لجنة بلدية عيين وعيلين

المجلس

مجلس بلدية عيين وعيلين او لجنة بلدية عيين وعيلين

بناء او بناية

اي انشاء سواء كان من الحجر او الخرسانة او الطين او الحديد او الخشب او اية مادة اخرى لاغراض البناء وتشمل الحفرات والاساسات والجدران والقنوط والمداخن والفرنانات والمقرنصات (الكورنيش) او اي بروز او اي قسم من البناء او اي شيء لاحق به واي حائط او سد ترابي او سور او سياج او اي انشاء آخر يحدد او يحيط اية ارض او ساحة او بئر ماء .

شارع او طريق اي طريق او شارع او زقاق او ممر او درب او معبر او طريق عربات او ممشي او ساحة او ميدان او جسر خصوصياً كان ام عمومياً مطروفاً او غير مطروق وجوذاً او مقترحاً انشاؤه بمقتضى اي مشروع او مخطط اعمار وتشمل كافة الخنادق والاقنية والاختاديد ومجاري مياه المطر والعبارات والارضفة الجانبية وجسر السلامة والدورات والميادين والساحات والاشجار والمنازل الكائنة على جانب الطريق والمحيطان الواقية والاسيجة والحواجز والدرازينات وشارات المرور .

انشاء الشارع

تخطيط الشارع وقفحه وبناء جدرانه وتعمية الجوار الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياه السطحية والاشغال العامة اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء او صيانتها .

المالك

فيا يتعلق باية بناية او ارض مالكها المسجل او الكفيل المعروف او اي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او المستأجر بمقتضى عقد اجارة مسجل في دائرة تسجيل الاراضي . واذا كان المالك غائبا او تملكت مفرقة او معرفة مكانه فعندها يعتبر المالك لشخص الذي يتقاضى بدل ايجار او ايراد او ربح البناية او الارض او الذي يتقاضى بدل ايجارها او ايرادها فيا لو كانت مؤجرة متقابل بدل الاجار وتشكل ايضا اي شخص يدفع الضرائب والعوائد عن تلك البناية او الارض سواء كان ذلك لحسابه الخاص او بصفته وكيل ام امينا لاي شخص آخر . واذا حدث بعد ارسال

هكذا من الشاهل

لجنة التنظيم الوازية تكليفاً خطياً الساكن أو تخلف عن إعطاء اسم وعنوان المالك فتشمل كلمة (المالك) عندئذ ذلك الساكن وتشمل أيضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء أو أية رخصة أخرى صادرة بمقتضى هذا النظام بشأن البناية أو الأرض . وإذا كان حامل الرخصة غير موجود أو تغذر العثر عليه تشمل لفظة (المالك) المهنتس للمباري والبناء والمساكن وكافة الأشخاص ووكلائهم الذين قاموا بإنشاء البناية المذكورة أو بتنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بها أو التي من المقتضى الحصول على رخصة بها أو الأشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل أي عامل لدى ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص .

الرصيف

ذلك الجزء من الشارع والذي يقع بين الحد الخارجي للشارع وحد القسم المخصص لسيارات العربات أو أي جزء خصصته البلدية كرصيف في أي شارع .

العقار

الأبنية والأراضي على اختلاف وجوه استعمالها مبنية كآلات أم غير مسورة مسكونة أو مخلاة مبنية عليها أو غير مبنية عليها .

اللافتة

اللوحة الموضوعة أو المعلقة بقسم البلديات أو البلدية أو أدنى النظر أو لاية مقاصد شخصية أو تجارية أو ترفيهية .

عمل عام

كل عمل أو مكان مباح للجمهور دخوله أو الوجود فيه واستعماله بصورة عادية كاماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات وما إلى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

معتمد البلدية

أي موظف يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

المراقب

كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والأبنية والملاهي ودور السينما .

مأمور الصحة

أي طبيب أو مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة أو مراقب شؤون صحة أو مهنتس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .

الديبحة

جثة الحيوان وتشمل أي جزء منه .

يائع متجول

كل شخص يبيع أو يعرض للبيع أية بضاعة أو سلع أو مواد تجارية أو يتعاطى حرفة يدوية أو يعرض مصنوعاته اليدوية في أي شارع أو مكان أو محل عام دون أن يكون له محل ثابت .

المستزم

كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

الفصل الأول

الابنية للتداعية

المادة ٣ - للمجلس حق مراقبة كل بناء يقع ضمن حدود البلدية .

المادة ٤ - (أ) إذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهنتس البلدية أو المراقب أو مأمور الصحة أو لجنة الابنية أن أي بناء أو شارع أو عقار يشكل خطراً أو ضرراً أو يحتمل أن يشكل خطراً أو ضرراً على سلامة الجمهور أو المولم أو على الساكنين فيه فعل المجلس أن يوجه إخطاراً للمالك بخلوه فيه بأزوم هدمه كلياً أو جزئياً أو إصلاحه أو ترميمه أو تنسيجه أو دعمه خلال مدة معقولة يعيها في الإخطار .

(ب) إذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الإخطار أو لم يعثر عليه أو تغذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء أو إصلاحه أو إجراء ما يراه مناسباً على أن تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجي بها أموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً

المادة ٥ - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك مستأجر البناء .

الفصل الثاني

الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن انشاء الشوارع وصيانتها ضمن حدود البلدية .

المادة ٧ - (أ) يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن حدود البلدية عند فتح الطريق للناحية لاملاكهم لأول مرة مكلفين بدفع جزء من نفقات تعبيد وترقيت تلك الطريق بنسبة لمثل واجبة تلك الاملاك وبصرف النظر عن عرض الطريق .

(ب) يبين المجلس بقراء منه نسبة ذلك الجزء من النفقات على أن لا يزيد عن ٥٠٪ من مجموعها .

(ج) تقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الطريق المراد تعبيدها وترقيتها بنسبة طول واجهة ملك كل واحد منهم الملائمة لتلك الطريق .

(د) مع مراعاة احكام المادة (٦) تقوم البلدية بالتعبيد والترقيت ومن ثم تعود بما يتعين لها من نفقات على اصحاب تلك الاملاك وتحصل منهم بالطريقة التي تحصل فيها أموال البلدية .

المادة ٨ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد على ٢٥٪ من النفقات المقدرة ويقسط الباقي بعد تمام التعبيد على قسطين أو أكثر شريطة أن يتم دفعها خلال مدة لا تتجاوز ستان حسب ما يقرره المجلس .

المادة ٩ - إذا لم يتم المجلس خلال مدة ستة اشهر باعمال التعبيد والترقيت المقررة تعبيدها وترقيتها يترتب عليه اعادة ما قد حصله من هذا القبيل الى اصحاب العلاقة .

المادة ١٠ - وضع المواقيت في الشوارع

(أ) (١) كل شخص بنى أو انشأ أو اقام أو ابني حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه .

(ب) كل شخص غطى أو اعاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في أي شارع عام .

(ج) كل شخص وضع صندوقاً وطرداً (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو أي قسم منه أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تعيقهم أو تأخرهم عن القيام به أو عرقل أو اعاق حرية السير زيادة عن الوقت اللازم لتحصيل ذلك الصندوق أو البضائع أو المراد أو ازالها يعتبر انه خالف احكام هذا النظام ويعاقب بالإضافة الى هذا بغرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرون ساعة من تبليغه إخطاراً كتابياً بذلك من الرئيس .

هكذا من الشوارع

٢٢ يجوز للرئيس إصدار أمر للشخص الذي اقام اي عاقبة من جند المراتب له ان يتوجه بازالة ذلك العائق كما يجوز للرئيس ازالة ذلك العائق وادخله بجميع النفقات التي تدفع في ذلك السبيل من الشخص المذكور والدارية التي تحمل فيها اداء البلدية .

٢٣ ليس في هذه المادة ما يمنح الرئيس ان يسمح كتابية باقامة ١٥٠ متر مربع للبناء التي يعينها في اي شارع اiban الأعماد والاحتفالات .

المادة ١١- حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة .

(١) لا يجوز لأي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يخضر حفرة او اخدود فيه الا بعد الحصول على رخصة كتابية بذلك من الرئيس ويجب ان تتضمن تلك الرخصة الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او - الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالرخصة .

(٢) اذا صدرت مثل هذه الرخصة لشخص ما وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد او الحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تطمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه سول كما ذكر نورا كافيا خلال الليل بصرفه يرضى به الرئيس الذي يجوز له سحب الرخصة اذا قنع ان هنالك اسبابا استثنائية تبرز ذلك والمتمضر حق مراجعة المجلس .

(٣) كل من وضع مواد او حفر حفرة او اخدودا دون ان يحصل على رخصة بذلك وتختلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول تلك الحفرة او الاخدود او تختلف عن ازالة تلك المواد او تطمر تلك الحفرة او ذلك الاخدود او تختلف عن تأمين الناس خراط السقوط بالصورة المذكورة سابقا على نفقته بعد انتهاء مدة الرخصة او بعد سحبها منه يعتبر انه يخالف احكام هذا النظام ويعاقب ايضا بغرامة اضافية لا تتجاوز - الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرون ساعة من تبليغه اخطارا كتابيا بذلك من الرئيس او من يقوم مقامه وبعد انتهاء المدة المذكورة للمجلس ان يسمح او يظمر او يتبر هذه المواد او الحفرة او الاخدود وان يرجع على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

المادة ١٢- تصليح الاماكن المتعارفة وتسييجها :

(١) للرئيس اذا رأى ان اي بناء او بئر او حفرة او اي مكان آخر خطيرا على الجمهور لتقص في ترميمه او صيانته او تسييجه او لأي سبب آخر ان يرسل اختيارا كتابيا الى مالكة يكلنه به القيام بتصليحه او وقايته او اقامة سياج حوله على وجهه فيخ الخبار الثاني عنه .

(٢) كل مالك تخلف بدون سبب مقبول من الدبل بما كلف به بالاختيار المشار اليه آنفسا يعتبر انه خالف احكام هذا النظام ويجوز للمجلس ان يقوم بتصليح الخلل او وقايته او اقامة سياج حوله وان يستوفي جميع النفقات او المصاريف التي تحملها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة او المكان الآخر .

المادة ١٣- (١) كل من رفع او ازال او شوه او اجري تغييرا او الحق ضررا بأية صورة كانت بسطح الشارع او الرصيف او واجهة البناء دون الحصول على رخصة كتابية بذلك من المجلس يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

(٢) يجوز للرئيس إصدار رخصة كهذه لأي شخص مقبلة بالشروط التي يستصوبها المجلس .

(٣) يجوز للمجلس ان يصلح او يزيل الضرر والنشويه المشار اليه او ان يرصف الشارع ويزيل الضرر عنه وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من الشخص المسؤول .

المادة ١٤ - الضرر الطارئ للشوارع .

اذا لحق بشارع من الشوارع العناء او بأي قسم منه ضرر طارئ وغير مقصود بسبب مخربات اجريت في ارض متاخمة لتلك الشارع . يجوز للرئيس ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها المخربات او السبب للضرر اخطارا يكلنه فيه بالاملاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به بالاختيار . يجوز للمجلس ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب من المخربات وان يستوفي من المالك الارض التي اجريت فيها المخربات او السبب للضرر جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل .

المادة ١٥ - اذا اريد تبليغ اعلان او اخطار بمقتضى هذا النظام الى مالك العقار او كان العقار مملوكا بصورة مشتركة من قبل عدة مالكيين وكان اسم واحد او اكثر من هؤلاء المالكيين غير معروف . فيبلغ الاعلان الى المالكيين المشتركين المعروفين ويجوز للمجلس بعد ذلك ان ينشر اعلانا في اية جريدة يومية يكلف اي شخص يدعي باي حق في ذلك العقار بأن يراعي الشروط المدرجة في الاعلان خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره ويعتبر الاعلان لدى انتهاء تلك المدة انه بلغ بصورة قانونية الى جميع المالكين المشتركين بالعقار او كما ذكر سابقا .

المادة ١٦ - تحصل نفقات التعميد والتزفيت التي تتحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا النظام بنفس الطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

الفصل الثالث

الارصفة

المادة ١٧ - عند انشاء شارع او طرق ضمن منطقة البلدية يعتبر صاحب الملك غير المنقول الذي ملكه يخاذي ذلك الشارع او الطريق مكلفا لاول مرة بانشاء الرصيف الخاذاي للملك بطول واجهة ذلك الملك وبناء الاطراف التي تفصله عن الشارع وتعميد هذا الرصيف وتزفيت على نفقته الخاصة .

المادة ١٨ - يعين المجلس بقرار منه عرض الرصيف والقيسة والحكاه ونوع الاطراف وشكلها والمواد التي يمكن ان يعد منها ذلك الرصيف .

المادة ١٩ - يجوز للمجلس ان يكلف اصحاب الاملاك الخاذاية للشوارع العامة بموجب اعلان ينشر في احدى الصحف المحلية كاشعار لهم بان يقوم كل منهم بعمل رصيف امام ملكه وعلى نفقته الخاصة وباي عمل من الاعمال المشار اليها في المادة (١٧) وحسب المواصفات التي يراها بمقتضى المادة (١٨) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر اعلان في احدى الصحف المحلية .

هكذا من المأمور

المادة ٢٠ - إذا لم يتم صاحب المالك بالعمل الذي كلف به خلال المدة المذكورة للمجلس ان يقوم بتلك الاعمال على نفقة ذلك المالك وتحصيل النفقات منه بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية ، مضاعفا اليها ٢٠٪ من قيمتها كبذل اشراف .

المادة ٢١ - اذا قام صاحب المالك بالعمل خلافا للمواصفات المقررة فالمجلس ان يندد المالك بتنفيذ تلك المواصفات خلال خمسة عشر يوما ، واذا لم يتم بذلك يقوم بها المجلس على نفقة ذلك المالك وتحصل النفقات بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٢٢ - اذا ظهر للمجلس ان اي رصيف او اي مجرى فيه معد لتصرف مياه الامطار والرش والتظيفات قد اصبحت في حالة غير مرضية ، فيجوز للرئيس او من ينوبه ان يطلب الى المالكين في ذلك الشارع كلهم او بعضهم القيام باية ترميمات يراها ضرورية لاعادة الرصيف او المجرى لحالته المرضية . وذلك بموجب اشارة ينشر في احدى الصحف المحلية . وعلى من يبلغ الاشعار ان يقوم بالعمل المطلوب منه ضمن المدة المضرورة لذلك ووفق الخطط والمواصفات الفنية للوضوعة من قبل الجهات المختصة .

المادة ٢٣ - اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المبينة في الاعلان او اذا شرع فيه ثم توقف لمدة تجاوزت الاسبوعين او اذا كان العمل يسير ببطء بحيث يعجز انجازه ضمن مسدة معينة او خلافا للمواصفات الفنية الواجب اتباعها . فيجوز للمجلس في اي من هذه الحالات ان يقوم بالعمل على نفقة المالك بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ٢٤ - يستوفي المجلس ما اتفقته على العمل المطلوب وفقا للمادة السابقة من المالكين وذلك بنسبة امتداد عقاراتهم على الرصيف . وفي حالة تخلفهم عن الدفع يجري تحصيل المبالغ بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية وللمجلس اغفاء المالكين من النفقات كليا او جزئيا وذلك بعد الحصول على موافقة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

الفصل الرابع

اللائحات

المادة ٢٥ - أ (لا يجوز لأي شخص ان يبيع لافتة او لوحة او يستقي تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب (على طالب الترخيص ان يقدم طلبا الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج (للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د (تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٢٦ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنويا وقدره (٢٥٠) فلسا وتعتبر رسوم السنة كاملة .

المادة ٢٧ - لا يجوز وضع لافتة بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة للاراءة .

المادة ٢٨ - الاجراء والنواوين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات والجمعيات الدينية والخيرية والوثائق المثبتة للدلالة عليها .

الفصل الخامس

الحالات العامة

المادة ٢٩ - أ (يستوفي المجلس رسما شهريا مقطوعا قدره (٢٠) فلسا عن كل كرسي اعيد للاستعمال في اي دار للسكن .

ب (اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاجاء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلس ٥ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلسا ١٠ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلس ١٥ فلسا

ج (لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن غنومة بخاتم المجلس .

د (يجب ان تكون التذاكر مرقمة ترتيبيا مطبوعا متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المبالغ منها وعددها . اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ٣٠ - أ (يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اي ملهى او حفل او دار للسكن للمراقبة وتنقيتها لاحكام المادة السابقة .

ب (ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .

المادة ٣١ - للمجلس ان يعطي كليا او جزئيا من الرسوم المعروضة وفق الفقرة (ب) من المادة (٢٩) اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ (مباراة رياضية ثقافية .

ب (اي حفل او نحو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصا لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ٣٢ - كل من :

أ (باع بصفته مالكا او شريكا او عرض للبيع او سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالف للحقيقة او لم تكن التذكرة غنومة بخاتم البلدية . او

ب (اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه . او

ج (جعل امر المراقبة متعذرا سواه باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انسه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

الفصل السادس

مع المكاره والاضرار العامة

المادة ٣٣ - يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او يسمح لاحد من افراد عائلته بأن :

أ (يطرح او يضع اية ابدال او نقايات او مواد كبرية في أي شارع او ساحة :

ب (يلقى اية نقايات او مياه قليلة او اشياء اخرى على أي شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة الجمهور .

- ج (يترك حيوانا بالشارع او يربطه فيه او بدعه هائما على وجهه .
 د (يوقف اي عجلة او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة .
 هـ (يضع او يترك مواد او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها او يروها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكرهة زيادة عن المدة التي صرح له فيها .
 و (يشغل او يتسبب في تشغل اي غرامفون او راديو او مكبر صوت على وجه يقلق راحة الآخرين .
 ز (يقف او يقعد او يقطن في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور .
 ح (يضع في طريق او ساحة آلات (ماكينات) خربة او ثقايات حديدية او خشبية او غير ذلك من المواد او ان يسمح بابقاء هذه المواد في اي شارع او ساحة .
 ط (يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجدله في شارع او مكان عام .
 ي (يحدث او يستغي اية مكرهة من المكاره الصحية .

المادة ٣٤ - ايفاء الغايات المقصودة في هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

- أ (كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحة .
 ب (كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى او مراحض او مستراح او ميلة او زريبة او عريشة او كوخ او صندوق قامة او ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من التلوث بحيث يحتمل ان تشكل ضرا بالصحة .
 ج (كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتني او يحتفظ به على وجه يحتمل ان يشكل ضرا بالصحة .
 د (كل كومة مهيا كان نوعها مضره بالصحة او خطر عليها .
 هـ (كل مصرف او مجرى او قناة او مزاريب او قساطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضرر بالبناء او بأي بناء متصل مجاور له .
 و (كل كومة مهيا كان نوعها موضوعة في اي بناء او ازاها اذا كانت تسبب رطوبة لتلك البناية او تنوق مجرى مياه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احدثت اضرارا .
 ز (كل انبوب برز او انبوب مياه قلوة او جورة مراحض او مجرى مشقوق او مكسور او راسخ او مسدود او معطوب على اي وجه آخر او تنبعث منه روائح كريهة او ترشح منه محتوياته .
 ح (كل مفصل معطوب في انبوب برز او مواسير او مراحض او انبوب مياه قلوة او قناة أو مجرى .
 ط (كل جورة مراحض لم تبين بشكل فني او كل منفذ تنفيس تنفذ منه المياه او غسيل مجهز بغطاء حديدي يحكم لمنع دخول البوض .
 ي (كل ملبسة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضار بالآخرين .
 ك (تنظيف البسط والسجاجيد وما شابهها في الشوارع .
 ل (التلوث والتبول في غير المكان المخصص لذلك .
 م (رمي او طرح اية مواد على وجه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

المادة ٣٥ - كل فعل او خالعة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٣٦ - للامور الصحية من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٣٧ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكرهة خلال المدة التي يعينها او على الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكرهة على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائيا .

المادة ٣٨ - يترتب على مالك اي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات حسب الثقات التالية :

عن كل محل تجاري	٦٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٦٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة او صناعة	٥٠٠ فلس
عن كل حضيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حضيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠ دينار

الفصل السابع

السلخ والدبايح ورسوم بيع الحيوانات

المادة ٤٠ - لا يجوز لأي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٤١ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذب في مسلخ البلدية :

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس من الضأن او الماعز لا يتجاوز عمره السنة	٥٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس
عن كل رأس من الابل لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس

المادة ٤٢ - لا يجوز نقل الدبايح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٤٣ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلسا كرسوم معانة بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك اذا لم تكن مشمولة باحكام المصادرة (٣٤) من هذا النظام .

المادة ٤٤ - للمجلس او معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية والتي لم تقدم للمعاينة ويقيد بمنعها امانة الى ان يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٤٥ - يستوفي المجلس او الملتزم الرسوم التالية عن نفخ الدبايح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ (عن كل رأس من الضأن او الماعز عشرون فلسا .

ب (عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلسا .

المادة ٤٦ - لا يجوز لأي جزاء أو شخص آخر أن يتعاطى حرفة سلخ الذبائح أو نحرها ما لم يكن مرخصا بذلك .

المادة ٤٧ - يحظر نقل الذبائح أو أي جزء منها قبل فحصها أو معاينتها من طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة أو مفتش اللحوم وختماها بخاتم البلدية لأغراض صلاحها للاستهلاك .

المادة ٤٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق إذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته .

عن كل جيفة رأس بقرة أو جمل أو خيل والحميم أو البغال ٥٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الفئان أو الماعز ٢٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الكلاب أو القطط أو الدجاج ١٥٠ فلسا

الفصل الثامن

البساطات والمظلات والباعة والمتجولون

المادة ٤٩ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو بسطة بقعة أو شارعاً أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية إلا وفق رخصة تصدر بهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٥٠ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار إليها أعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد وخمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٥١ - يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٥٢ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسوم المقررة ويستوفي نصف الرسم إذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٥٣ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الأحذية أو العتالة أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان يعمل رخصة تميز له ذلك .

المادة ٥٤ - يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة ستة مالية واحدة على أن تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٥٥ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم للمينة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل .

١ ماسح الأحذية ٥٠٠ فلس

٢ حفر اختام ٦٠٠ فلس

٣ المصور ١٠٠٠ دينار

٤ عتال ٢٥٠ فلس

٥ عتال مع عربة ٤٠٠ فلس

٦ بائع متجول ٥٠٠ فلس

الفصل التاسع

فرقة المطافئ

المادة ٥٦ - يجوز للمأمور المطائي في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق أو احتفال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان في حالة الاحتراق أو إذا اعتقد أنها كذلك أو يدخل أي بناية أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وأن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو لسلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٥٧ - إذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الأطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في الأطفاء والإشراف على عمليات إطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها وإصدار الأمر بإغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من المياه .

المادة ٥٨ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى إنذاراً كاذباً بشوب حريق وكل من أعاق مسامور فرقة الأطفاء في أدائه واجباته أو تخلى عن مراعاة الأوامر التي أصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

الفصل العاشر

الأموال العامة

المادة ٥٩ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو للفرق ضمن منطقة البلدية أية فواكه أو خضار أو حطب أو فحم أو كلس أو ملح أو مواشي أو حيوانات إلا في الأماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٦٠ - يستوفي المجلس من البائع إما مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً عن الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون والبصل التي ترد إلى منطقة البلدية بواقع ٤٪ من قيمة البيع .

المادة ٦١ - يستوفي المجلس عما يرد إلى منطقة البلدية إما مباشرة أو بواسطة ملتزم رسم قبان:

- أ (عن كل طن واحد من الحبوب أو الدقيق ٢٠٠ فلس
ب (عن كل شوال من القمح أو الكلس أو الملح ٣٠ فلس
ج (عن كل سيارة شحن من الحطب ١٠٠٠ دينار
د (عن كل سيارة صغيرة (بك أ ب) ٥٠٠ فلس

هكذا من أهل

المادة ٦٢- أ) يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم الرسوم التالية من الذين يبيعون الحيوانات في الاسواق العامة او في اي مكان داخل منطقة البلدية :

فلس

٤٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
١٠٠	عن كل رأس خمار
١٢٥	عن كل رأس من صغار البقر والحمل والابل والجاموس .
٢٥٠	عن كل رأس حمل او جدي لا يتجاوز السنة من عمره .
٢٥٠	عن كل رأس من البقر والحمل والابل والجاموس .

ب) لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم للدرجة في الفقرة (أ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدروها المراقب .

المادة ٦٣- كل من باع سلعة او مادة من المواد للدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقيا في بيعها خلافا لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

تجميل للبلدية

المادة ٦٤- يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتحصل النفقات بنفس الطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٦٥- يحظر على اي شخص ان يلق او يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضرر بأي وجه من الوجوه .

الفصل الثاني عشر

المجاوي والحفر الامصاصية

المادة ٦٦- لا يجوز لاي شخص ان يباشر حفر جورة امتصاصية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٦٧- لا يجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططات تفصليا يبين فيه حجم تلك الحفيرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكللة لها والمواد التي تبني منها .

المادة ٦٨- يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المنوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٦٩- يعمل لكل حفرة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي متين .

المادة ٧٠- يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهل منشأ بشكل في يوافق عليه المهندس .

المادة ٧١- يستوفي المجلس نصف دينار واحد عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون اجحاف يحق استيفاءه يبلغ آخر من اجل إعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٧٢- تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا أعيد استعمالها كمجور امتصاصية :

الفصل الثالث عشر

رخص البناء

المادة ٧٣- يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراود اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتمه فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٧٤- للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائما وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للاسكان الشعبي .

المادة ٧٥- للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام لواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لتلك الشارع .

المادة ٧٦- للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٧٧- تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

أ) اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها .

ب) عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج) هدم البناء .

د) اعمال الحفر والطعم

المادة ٧٨- أ) لا يجوز اقامة اي بناء ودعمه ان كان آيلا للسقوط واحداث اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب) لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة :

ج) يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي :

(١) مخططات للموقع بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الأرض ومخطوط الارتفاعات

ورقم او ارقام القطع المجاورة مع بيان الجهات الاربع .

(٢) مخططات للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والقبووان وجد بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) على ان يبين ايضا نوع الاستعمال وامكان الدخول

والخروج وتفصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال للترسائية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفصيلات .

(٣) مخططات تبين مخطوط المجاري والحفر واقيستها واتحادها وطرق ترويتها .

(٤) اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٧٩- على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اي بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المجاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس

وتعني عبارة (تغييرات جوهرية) .

أ) اية اضافة او تغييرات في البناء .

ب) أية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم أية غرفة أو دكان بصورة تحول معها إلى غرفتين أو دكانين أو تبديل بحر أو فسحة أو كراج أو كان لاستعمال آخر .
ج) إتمام أي بناء أو جزء منه .

المادة ٨٠ - على كل من ينوي القيام بأعمال البناء أن يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٨١ - على طالب الترخيص أن يقدم إلى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها إليه .

المادة ٨٢ - أ) يترتب على المجلس أن يصدر قراراً خطياً بشأن قبول الترخيص أو رفضه أو تعديله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار إلى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .
ب) إذا انقضت المدة المشار إليها دون أن يصدر المجلس قراراً بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً .
ج) لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .
د) يعمل بالترخيص لمدة سنة وإذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً .

المادة ٨٣ - يجوز لطالب الترخيص أن يستأنف قرار المجلس بالرفض إلى لجنة تنظيم المدن أو إلى اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه . وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ الطلب ويعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعياً .

المادة ٨٤ - إذا اتفق المجلس في أي وقت بعد إعطاء الترخيص أن الترخيص المذكور قد أعطي نتيجة لأية بيانات أو مخططات غير صحيحة فيجوز له إلغاء الترخيص ويعتبر جميع الأعمال التي تمت قبل ذلك أنها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب أن يلتصق من المجلس إعادة النظر في قرار الإلغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعياً .

المادة ٨٥ - يترتب على المجلس عند قيام أحد الأشخاص بأعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص أن يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي :

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - أن يحضر باللدات أو بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الأشعار للدلائل بأي سبب يراه كافياً لعدم إزالة البناء موضوع المخالفة أو أي جزء منه .

المادة ٨٦ - أ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المبينة في آخر هذا الفصل من النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس أن يعفي المقارنات التي تستعمل لغايات دينية أو خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .
المادة ٨٧ - على كل من يقوم بأعمال بناء أن يستعمل المواد الجيدة وأن تكون هذه المواد والأعمال مطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس استعمالها لضمان سلامة المكان .

المادة ٨٨ - للمجلس أن يجري الكشف على موقع البناء بدون إشعار مسبق .
أ - في أي وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .

ب - في أي وقت خلال القيام بأعمال البناء .

ج - في غضون أسبوعين من تاريخ استلام الأشعار بإتمام البناء .

د - إذا لم يقدم الأشعار بإتمام البناء فيحق للمهندس إجراء الكشف في أي وقت بعد إتمام البناء أو بإجرأه أية إضافة أو تغيير عليه أو تغيير في استعماله .

المادة ٨٩ - تكون علاقة المجلس أو المهندس عند إجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للإشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولاً عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٩٠ - يحق للمجلس إذا وجد أن أعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها أو تخالف أحكام هذا النظام أن يكلف خطياً الشخص الذي يقوم بالأعمال المذكورة بإجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الأعمال متفقة مع المخططات أو الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٩١ - إذا تمتع المشرف أو صاحب البناء عن التبليغ أو عن القيام بما طلب منه فيحق للمجلس أن يأمر بوقف العمل .

المادة ٩٢ - أ - إذا اتفق المجلس بوجود مخالفة لأحكام هذا الفصل أثناء قيام أحد الأشخاص بأعمال البناء فيجوز له أن يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي للقيام بعملية الحفر أو الكسر أو الهدم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

ب - إذا لم تكشف مخالفة لأحكام هذا الفصل توجب على المجلس أن يدفع إلى الشخص المتضرر تعويضاً عن الخسائر التي لحقت به .

المادة ٩٣ - أ - على كل شخص أتم أعمال البناء أن يقدم إلى المجلس خلال شهر إشعاراً خطياً بذلك .
ب - على المجلس بعد استلام الإشعار أن ينبئ عنه المهندس أو المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاستعمال المخصص له أو يصدر الأمر الذي لازماً مع بيان الأسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص أن يشغل أو أن يسمح بتشغيل أي أرض أو بناء أو قسم من البناء أو أن يستعمل أو أن يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء ما لم يحصل على إذن خطي بأشغالها واستعمالها .

المادة ٩٤ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب أن تجهز بانارة ونهوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالجدران الخارجية على أن لا تقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب ألا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٩٥ - يجب ألا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد ولا يتجاوز طولها واجهة البناء .

المادة ٩٦ - يمنع البروز أو الشرفات على أي مدخل أو بحر أو شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

المادة ٩٧ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار .

المادة ٩٨ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .
جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة (٨٦) من هذا النظام

- ١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني ٥٠ فلس
- ٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري ٢٠٠ فلس
- ٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ٥٠٠ فلس
- ٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز دينار واحد
- ٥ - ٥ % من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة
- ٦ - رسم تسجيل الرخصة ٢٥٠ فلس
- ٧ - رسم كشف ومخططات دينار واحد
- ٨ - ٣٠ % من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها
- ٩ - عن احداث تغييرات في البناء قام

هكذا من المأهول

الفصل الرابع عشر

ترخيص الكلاب

المادة ٩٩ - تستوفي الرسوم التالية من الذين يفتنون الكلاب التالية ضمن منطقة البلدية :

عن كل كلب عادي	٢٠٠ فلس
عن كل كلب صيد	٣٠٠ فلس
عن كل كلب افريقي	٤٠٠ فلس

الفصل الخامس عشر

الحراسة

المادة ١٠٠ - يتولى المجلس امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين وتحديد عددهم لحراسة المخلات والمصالح والمؤسسات العامة على اختلاف انواعها داخل منطقة البلدية .

المادة ١٠١ - يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسوم الحراسة على المخلات والمصالح والمؤسسات العمومية على اختلاف انواعها وذلك بعد تصنيفها على ثلاث درجات حسب الآتي على ان لا يتجاوز مقدار الرسم مبلغ دينارين واربعماية فلس سنويا .

الدرجة	قيمة الرسوم
الاولى	٢٠٠ فلس شهريا
الثانية	١٠٠ فلس شهريا
الثالثة	٥٠ فلس شهريا

المادة ١٠٢ - يعتبر رسم الحراسة متحققا على صاحب المخل او المصلحة او المؤسسة اعتبارا من اليوم الاول من تاريخ مباشرته للعمل .

المادة ١٠٣ - يبقى صاحب المخل او المصلحة او المؤسسة مسؤولا عن رسوم الحراسة الى ان ينطسر المجلس خطيا في حالة توقفه عن العمل لاي سبب من الاسباب واختلاله او بيعه للمحل او المصلحة او المؤسسة .

الفصل السادس عشر

الاوزان والمقاييس

المادة ١٠٤ - يباين المجلس البلدي جميع انواع الاوزان والمقاييس المستعملة ضمن منطقة البلدية ويمنعها خلال شهر كانون ثاني من كل سنة .

المادة ١٠٥ - يستوفي المجلس البلدي من جميع الباعة رسم معاينة قدره خمسون فلسا عن كل مجموعة (طقم) اوزان او مقاييس يباينها وخمسة وعشرون فلسا عن كل وزن او مقياس يقرم بدمغه .

المادة ١٠٦ - يحظر على اي شخص ان يستعمل وزنا او مقياما لم يدمغه ويمانه المجلس البلدي حسب احكام هذا النظام .

الفصل السابع عشر

المياه

المادة ١٠٧ - يعد من قبل البلدية نموذج خاص يتضمن طلب الاشتراك بالمياه واتفاقية لتوزيع وبيع المياه استنادا الى هذا النظام ولا يقبل اي طلب الا على هذا النموذج وتباع النسخة الواحدة منه بمبلغ مائة فلس وتكون الطوابع اللازمة للاتفاقية عائدة على المشترك .

المادة ١٠٨ - بعد دراسة طلب الاشتراك واجراء الكشف الحسي على المخل المتري المتعاقد عليه والمراقبة على الطلب من قبل البلدية من الوجهتين الفنية والصحية يستوفي من المشترك رسم تأسيس قدره دينار اردني واحد اذا كانت تعديلات الماء توصل الى المخل المتعاقد عليه للمرة الاولى وبمعكس ذلك لا يستوفي هذا الرسم كما يستوفي مبلغ خمسمائة فلس كرسوم اقبال المياه .

المادة ١٠٩ - يدفع المشترك تأمينا قدره ديناران ويقيدها هذا التأمين لدى البلدية امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه حيث يرد اليه او يحسم منه ما تحقق عليه من اثمان مياه خلال مدة اشتراكه في حالة تقصيره عن الدفع . وفي حالة عدم كفاية التأمين لتسديد قيمة استهلاك المشترك من المياه تحصل القيمة الباقية عليه بالطرق القانونية التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ١١٠ - يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يبري تجهيزه وتركيبه من قبل البلدية في الموضوع الذي تراه مناسبا من عمل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد من التلف ويكون العداد والصندوق الحديدي التابع له ملكا للبلدية ويحظر على المشترك احدثات اي تبديل في موضع العداد او فك في الاختام او استعمال اداة او اي نوع من المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي وتستوفي البلدية شهريا من المشترك مبلغ (٥٠) فلسا اجرة وجود العداد في محله وتكون عملية اصلاح العداد وصيانته فيها بعد عائدة على البلدية .

المادة ١١١ - تستوفي البلدية من المشترك مبلغ خسة دنانير من العداد ويكون المشترك ملزما بدفع مثل هذا المبلغ في حالة كسر العداد او ثبوت عدم صلاحيته من جراء اي ضرر لحق به . وتستوفي البلدية مبلغ دينار واحد عن الصندوق الحديدي ويكون المشترك ملزما بدفع مثل هذا المبلغ في حالة اغتراء الصندوق وعدم صلاحية كما تستوفي البلدية مبلغ دينار واحد اجرة تركيب كل من العداد والصندوق الحديدي التابع له بواقع مبلغ خمسمائة فلس لكل منهما .

المادة ١١٢ - يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية مقطوعة المياه المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية بخطيا بذلك وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلسا اجرة فحص العداد غير ان هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح او انسه لا يسجل الاستهلاك الصحيح وبمعكس ذلك فان هذا المبلغ يعتبر ايرادا للبلدية .

المادة ١١٣ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من المياه خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة وينبغي هذا التقدير بالنسبة للمدة الماثلة سابقا فيا اذا كان المستهلك مشتركاً او تقديرا بالنسبة لتقدير رئيس البلدية ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بقرار من المجلس البلدي اذا اغترض المجلس على التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

هكذا من المجلد

المادة ١١٤- يتحمل المشترك كافة نفقات تمديدات المواسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك ويعتبر جميع ما يركب أو يمدد من المواسير وتوابعها ابتداء من جهاز العداد إلى خارج محل المشترك ملكا للبلدية وجزءا متمما لشبكة المياه وللبلدية الحق باستعمالها أو تغييرها أو نقلها من مكان لآخر في الكيفية التي تراها مناسبة دون أن يكون لأحد حق الاعتراض على ذلك.

المادة ١١٥- إذا كانت التمديدات في الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة أكثر من مشترك واحد فإنه يجوز للبلدية ان تقسم نفقات التمديدات بين المشتركين بالتساوي أو بنسبة طول الأنابيب التي تخدم مصلحة كل واحد منهم.

المادة ١١٦- إذا رغب المشترك بترك محل الاشتراك والغاء العقد يتوجب عليه اعلام البلدية خطيا لتقوم بتسجيل آخر قراءة للعداد ومحاسبته وقطع المياه وبعبكس ذلك يبقى المشترك مسؤولا عن ثمن اية كمية من المياه يسجلها العداد لغاية تاريخ القطع.

المادة ١١٧- يجوز نقل اشتراك المياه من شخص إلى آخر شرطا قيام المشترك الجديد بتقديم طلب اشتراك إلى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقا للمادة (١٠٧) من هذا النظام. ولا يستوفي في هذه الحالة من المشترك الجديد رسم التأسيس أو ثمن العداد أو ثمن الصندوق الحديدي التابع له أو اجرة تركيب العداد والصندوق الا اذا تبين ان احدهما أو كليهما كانا غير صالحين ولا يمكن الاستفادة منها بسبب الكسر.

المادة ١١٨- يحق لموظفي البلدية الموضفين بالدخول إلى محل المشترك في أي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد أو فحصه أو الكشف على التمديدات ولا يسمح لغير موظفي البلدية الموضفين بذلك اختتام العدادات أو نقلها من موضع إلى آخر - وإيصال المياه وحل المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين.

المادة ١١٩- البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حادث مفاجئ في الآلات والماتورات أو التمديدات أو الخطوط الرئيسية وللبلدية الحق بقطع المياه عن المشترك طول المدة اللازمة لأعمال التصليح الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقا اذا كان قطع المياه بارادتها.

المادة ١٢٠- يحق للبلدية قطع المياه عن محل المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :

- أ (إذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق . ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ اعلام المقطوعة .
- ب (إذا اجري تغييرا في تمديداته الداخلية دون الحصول على موافقة البلدية .
- ج (إذا تلف أو عبث بأي شيء بالعداد أو بتمديدات شبكة المياه التابعة للبلدية .
- د (إذا عارض موظفي البلدية الموضفين في تأدية واجباتهم .
- هـ (إذا تأخر أو امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا الفصل :
- و (خالف شؤون الصحة .
- ز (تأخر في تطبيق أي بند من بنود الاشتراك .

المادة ١٢١- إذا قطعت المياه عن محل المشترك لأي سبب من الاسباب المذكورة في المادة (١٢٠) من هذا النظام ، فإنه لا يعاد إيصالها الا بعد دفع رسم قدره (٥٠٠) فلس كرسم إيصال للمياه .

المادة ١٢٢- يعاقب بعد الادانة وفقا لقانون البلديات أو أي قانون آخر يقوم مقامه بغرامة لا تزيد عن مبلغ عشرة دنانير كل من يرتكب إحدى المخالفات التالية :

أ (الانلاف أو العبث أو الحساق الضرر بأي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولو أزم شبكة المياه وتمديداتها .

ب (سحب المياه دون أن يكون مشتركا أو بطريقة غير مشروعة .

ج (العبث بعداد المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه .

المادة ١٢٣- تستوفي البلدية أثمان المياه من المشتركين شهريا بموجب النسب التالية /

أ (١١٠) فلسات عن كل متر مكعب من المياه منها بلغت المقطوعة .

ب (٨٥) فلسا عن كل متر مكعب من المياه تستهلكه المستشفيات - المدارس دور العبادة - المؤسسات الخيرية .

ج (يكون الحد الأدنى لاثمان مقطوعة المياه بالنسبة لكل مشترك (٣٣٠) فلسا ولو نقص الاستهلاك عن ذلك .

الفصل الثامن عشر

احكام عامة

المادة ١٢٤- كل من خالف أي حكم من احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب عليها بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات ورقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا النظام .

المادة ١٢٥- تحصل الرسوم والمصاريف والتكاليف والنفقات المنصوص عليها في هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

((انتهى بمول الله))

هكذا من المأمور

نظم تغيير اجزاء المركبات المرخصة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٣

نظام تغيير اجزاء المركبات المرخصة

صادر بالاستناد للمادة (٢١٥) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تغيير اجزاء المركبات المرخصة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعارات التالية المعاني الغضصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
الاجزاء الرئيسية الشامي والمحرك والميكمل وللقعدة في المركبة
الاجزاء الثانوية اجزاء المركبة الاخرى الغير رئيسية

المادة ٣ - المالك للمركبة المرخصة ان يجري تغييراً على الاجزاء الثانوية غير الصالحة في مركبته واستبدالها باخرى صالحة وغضص عليها جبركياً .

المادة ٤ - المالك للمركبة المرخصة ان يجري تغييراً على الاجزاء الرئيسية غير الصالحة في مركبته واستبدالها باخرى صالحة وغضص عليها جبركياً وفق الشروط التالية :

أ - الدراجة النارية :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والقوة بغض النظر عن النوع وسنة الصنع .

٢ - يبدل الشامي بأخر من نفس سنة الصنع او ما قبلها .

ب - التراكور الزراعي والانتشاني

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والحجم بغض النظر عن النوع وسنة الصنع شريطة ان لا يؤثر ذلك على الشامي وتوازنه .

٢ - يبدل الميكمل او الشامي بأخر من نفس النوع وسنة الصنع .

ج - سيارات الصالون التي تعمل على البنزين :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والحجم شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشامي او يؤثر على توازنه .

٢ - يبدل الميكمل الذي توافق دائرة الترخيص على عدم صلاحيته بأخر من نفس النوع وسنة الصنع وعدد المقاعد .

٣ - يبدل الشامي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق بأخر من نفس النوع وسنة الصنع والطول توافق عليه سلطة الترخيص .

د - سيارات الصالون التي تعمل على غير البنزين :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والقوة والحجم والنوع وسنة الصنع شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشامي .

٢ - يبدل الميكمل الذي توافق دائرة الترخيص على عدم صلاحيته بأخر من نفس النوع وسنة الصنع وعدد المقاعد .

٣ - يبدل الشامي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق بأخر من نفس النوع وسنة الصنع والطول توافق عليه سلطة الترخيص .

هـ - سيارات اليكب التي لا تزيد حمولتها على طنين والتي تعمل على البنزين وخلالها :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والحجم شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشامي او يؤثر على توازنه .

٢ - يبدل الميكمل الذي توافق سلطة الترخيص على عدم صلاحيته بأخر من نفس سنة الصنع شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشامي او يؤثر على توازنه .

٣ - يبدل الشامي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق بأخر من نفس النوع والقوة وسنة الصنع ونفس الطول توافق عليه سلطة الترخيص .

و - الباصات التي تعمل على البنزين :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والحجم شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل بالشامي او يؤثر على توازنه .

٢ - يبدل الميكمل غير الصالح بأخر صالح شريطة ان لا يزيد طوله على طول الشامي :

٣ - تبدل المقدمة باخرى من نفس سنة الصنع شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل بالشامي او يؤثر على توازنه .

٤ - يبدل الشامي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق بأخر من نفس النوع وسنة الصنع والطول توافق عليه سلطة الترخيص شريطة ان لا يؤدي ذلك الى زيادة عدد المقاعد او تغيير في الميكمل الاساسي .

ز - الباصات التي تعمل على غير البنزين :

١ - يبدل المحرك بأخر من نفس الوقود والحجم توافق عليه سلطة الترخيص شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشامي او يؤثر على توازنه .

٢ - يبدل الميكمل غير الصالح بأخر صالح شريطة ان لا يزيد طوله عن طول الشامي .

٣ - تبدل المقدمة الغير صالحة باخرى صالحة من نفس النوع وسنة الصنع .

٤ - يبدل الشامي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق بأخر من نفس النوع وسنة الصنع والطول وبدون تقوية وتوافق عليه سلطة الترخيص .

هكذا من الله على

ج - سيارات الشحن التي تعمل على البازين :

١ - يبدل المحرك باخر من نفس الوقود والحجم شريطة ان توافق سلطة الترخيص على نوع المحرك الجديد وعلى ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشاسي او توازنه .

٢ - تبديل المقدمة باخرى من نفس سنة الصنع شريطة الحصول على الموافقة مسبقة من سلطة الترخيص على نوع المقدمة الجديدة وعلى ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشاسي او يؤثر على توازنه .

٣ - يبدل الشاسي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق باخر من نفس النوع وسنة الصنع والطول توافق عليه سلطة الترخيص .

ط - سيارات الشحن التي تعمل على غير البازين :

١ - يبدل المحرك باخر من نفس الوقود والحجم توافق عليه سلطة الترخيص شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تعديل في الشاسي او يؤثر على توازنه .

٢ - تبديل المقدمة التي تقرر سلطة الترخيص عدم صلاحيتها باخرى من نفس النوع وسنة الصنع .

٣ - يبدل الشاسي الذي يثبت عدم صلاحيته بفحص في مسبق باخر من نفس النوع والطول وسنة الصنع .

المادة ٥ - لا يجوز اجراء تغيير أكثر من جزء رئيسي واحد في السنة الواحدة .

المادة ٦ - للركبة التي يتغير شاسيها تعتبر تالفة اذا ثبت عدم صلاحية هذا الشاسي للمرة الثانية .

المادة ٧ - لا ترخص اية مركبة اخرى عليها اي تعديل او تبديل خلافا لاحكام هذا النظام .

١٩٧٣/٣/٢٤

أعضاء مجلس

وزير الخارجية	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
صلاح أبو زيد	صبيحي أمين عمرو	احمد الطراونه	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
محمد البشير	فريد العكشة	خالد الحاج حسن	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير السياحة والآثار	وزير المساجد	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	اسحق الفرحان
علي عتات عريس	غالب يركات	سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	اسحق الفرحان
وزير الثقافة والاعلام	وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاقتصاد الوطني
لديم الزرو	فريد السعد	احمد الشويكي	احمد الشويكي	احمد الشويكي	احمد الشويكي

نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى المادتين ١٧، ١٣٤ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية

في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل علاوات مساح ارضاد ومعلم ثقافة وحاسب مالي/ غير جامعي الواردة بالملاحق (أ) من النظام الاصلي باضافة الآتي ذكرهم بعد عبارة (معلم ثقافة) :

أمر كلية الأركان الأردنية ومساعدته والمعلمين في كلية الأركان الأردنية .

١٩٧٣/٣/٢٤

أعضاء مجلس

وزير الخارجية	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
صلاح أبو زيد	صبيحي أمين عمرو	احمد الطراونه	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
محمد البشير	فريد العكشة	خالد الحاج حسن	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير السياحة والآثار	وزير المساجد	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	اسحق الفرحان
علي عتات عريس	غالب يركات	سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	اسحق الفرحان
وزير الثقافة والاعلام	وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاقتصاد الوطني
عدنان ابو عوده	لديم زرو	فريد السعد	احمد الشويكي	احمد الشويكي	احمد الشويكي

هكذا من العمل

محرم الحبيب لله رب العالمين

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام النقل على الطرق لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، على ان تعامل السيارات المشطوبة لمرور لمدة القانونية قبل العمل بهذا النظام وكأنه لم ينقضى أكثر من ستة على شطبها .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي على الوجه الآتي :-

أ - باضافة البندين التاليين الى الفقرة (١) منها :-

ز - يستوفى رسم قدره ٥٠٪ من رسم التسجيل الاساسي للمركبات عن السيارات المشطوبة لمرور لمدة القانونية عليها دون ترخيص كرسم اعادة تسجيل ويضاف ٢٥٪ من قيمة رسم التسجيل الاساسي عن كل سنة او كسورها تلي السنة الاولى التي تمر على قرار الشطب .

ح - بالاضافة الى الرسم الوارد في الفقرة (ز) السابقة يستوفى الرسم المين في ادائه (رسم اعادة تسجيل الرقم العمومي) للسيارة العمومية التي يتم شطبها لمرور لمدة القانونية عليها دون ترخيص :-

- مائة دينار رسم اعادة تسجيل الرقم العمومي لسيارات الصالون العمومية عن السنة الاولى من الشطب ويستوفى نفس الرسم عن كل سنة او كسورها تلي السنة الاولى للشطب .

- عشرون ديناراً رسم اعادة تسجيل الرقم العمومي لسيارات الشحن العمومية التي تقل حمولتها عن خمسة اطنان ويستوفى نفس الرسم عن كل سنة او كسورها تلي السنة الاولى للشطب .

- ثمانون ديناراً رسم اعادة تسجيل الرقم العمومي لسيارات الشحن العمومية التي تزيد حمولتها عن خمسة اطنان ويستوفى نفس الرسم عن كل سنة او كسورها تلي السنة الاولى للشطب .

ب - باضافة البندين التاليين الى الفقرة (٢) منها :-

و - الباصات التي تستوعب من ٩ - ٢٥ راكباً بما فيهم السائق (٢٠) ديناراً .
ز - يستوفى عن كل راكب اضافي يزيد عن ٢٥ راكباً بما فيهم السائق (٥٠٠) فلس .

ج - باضافة البندين التاليين الى الفقرة (٣) منها :-

و - الباصات التي تستوعب من ٩ - ٢٥ راكباً بما فيهم السائق (٦٠) ديناراً .
ز - يستوفى عن كل راكب اضافي يزيد عن ٢٥ راكباً بما فيهم السائق (١٥٠٠) .

د - باضافة الفقرة التالية الى آخرها :-

٢١ - بالاضافة لما ورد في الفقرة (١٧) من هذه المادة يستوفى رسم قدره دينار واحد كرسم احتفاظ عن الرقم الذي يحتفظ به لمدة سنة وفق احكام القانون .

التوقيع

١٩٧٣/٣/٣١

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونة	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الوزي
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية بالوكالة رشاد الخطيب	وزير دولة رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير المواصلات محمد البشير
وزير القنصل لنجم الزرو	وزير المالية احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس

هكذا من المأهول

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٥١ تاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦ المتضمن الموافقة على الاتفاق التجاري المقترح عقده ما بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية الصين الوطنية بشكله التالي :-

اتفاقية تجارية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة جمهورية الصين الوطنية

====

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الوطنية رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية فيما بينهما قد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

يتخذ الفريقان المتعاقدان جميع الاجراءات اللازمة لتنمية العلاقات الاقتصادية بقصد تنمية حجم التجارة بينهما الى اقصى غاية ممكنة .

المادة الثانية

مع مراعاة قيود الاستيراد والتصدير النافذة لدى كل من الفريقين يقوم كل منهما بتقديم التسهيلات التي من شأنها اتقان البضائع والسلع بينهما .

المادة الثالثة

١ - يمتنع كل من الطرفين المتعاقدين تجارة الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق باصدار الرخص ، والاجراءات والرسوم الجمركية والقرائن ورسوم التخزين وغيرها من الرسوم ذات العلاقة بتصدير واستيراد البضائع التي يجري تبادلها بين البلدين .

٢ - لا تطبق احكام الفقرة (١) اعلاه على منح او استمرار منح المزايا التفضيلية :-

- أ - المزايا الممنوحة من اي من الطرفين المتعاقدين للبلدان المجاورة له .
- ب - الافضليات الممنوحة من اي من الطرفين المتعاقدين للبضائع والسلع المستوردة ضمن برنامج للمساعدات مقدم لاي من الطرفين المتعاقدين من قبل اية دولة اجنبية ، او هيئة او منظمة او اية هيئة دولية .
- ج - الافضليات والمزايا التي منحها اي من الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية .
- د - المزايا الناتجة عن اي اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او اية ترتيبات اقليمية قد يصبح اي من الطرفين المتعاقدين عضوا فيها .
- هـ - المزايا الناتجة عن اتفاقيات اقتصادية متعددة الاطراف تهدف الى تحرير التجارة الدولية .
- و - الموانع والقيود المفروضة لحماية النباتات والصحة والاعلاق العامة وحماية النباتات والارواح الحيوانية من الامراض او الالتهل او الانقراض .

المادة الرابعة

يجري تسديد جميع المدفوعات الناشئة عن تبادل السلع والبضائع بين البلدين وسائر المدفوعات الاخرى بدولار الولايات المتحدة الامريكية او اية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ووفقا لقوانين وانظمة وتعليمات العملة الاجنبية المعمول بها او التي من الممكن العمل بها في البلدين المتعاقدين .

المادة الخامسة

لاي من الفريقين المتعاقدين اقامة المعارض لمنتجاته الوطنية في بلد الطرف الاخر وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لها مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان كلياً كسان ذلك ضروريا باجراء مشاورات فيما بينهما فيما يتعلق بتوسيع التبادل التجاري بينهما او لتلليل الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق نصوص هذا الاتفاق .

المادة السابعة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها وتبقى سارية المفعول لمدة سنة . تتجدد بعدها لمدة مماثلة ما لم يطلب احد الفريقين المتعاقدين بموجب اشعار خطي يبلغه الفريق الاخر بالرغبة في انائها وذلك خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوما من تاريخ السنة المحددة لانتهائها ويمكن تعديل هذا الاتفاق بناء على رغبة الفريقين المشتركة .

تستمر احكام هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة لجميع المقرد البرمة في ظلها حتى ولو لم تكن قد تطلت بكاملها عند انقضاء هذه الاتفاقية .

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في يوم

من شهر

بالله الانجليزية لكل منهما عين المقام والاعتبار .

الواقع في سنة الف وثلاثمائة وثلاثة وتسعين للهجرة
سنة الف وتسعمائة وثلاثة وسبعين ميلادية على نسختين

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور محمد سعيد الناباسي

عن حكومة جمهورية الصين الوطنية

هكذا من الشاهد

قرر مجلس الوزراء في جلسته للمعقودة بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣ الموافقة على (تعليمات المعالجات الطبية للقوات المسلحة الاردنية خارج المملكة الاردنية الهاشمية) بشكائها التالي :-

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليمات المعالجات الطبية

للقوات المسلحة الاردنية خارج المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات المعالجات الطبية للقوات المسلحة الاردنية خارج المملكة الاردنية الهاشمية) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ ١/١/١٩٧٣ .

المادة ٢ - تطبق هذه التعليمات على جميع ضباط وافراد وعائلات القوات المسلحة الاردنية الذين يعملون خسارج المملكة الاردنية الهاشمية وتشمل الملتحقين العسكريين في السفارات الاردنية في الخارج والضباط والافراد وعائلاتهم الذين يعملون تحت امرتهم او الذين يراسون في بعثات رسمية او وظائف رسمية .

المادة ٣ - تعني كلمة عائلة الضابط او الفرد الزوجة والاولاد فقط .

المادة ٤ - تعني عبارة المرض (الامراض الحادة الطارئة التي تستوجب العلاج والجراحة القورية والتي يتعرض تقل المريض الى داخل المملكة الاردنية الهاشمية لمعالجته) .

المادة ٥ - فيما يتعلق بالملحقين العسكريين والضباط والافراد الذين يعملون بمعيهم فعلى الملحق العسكري ان يتدرب او يتعاقد مع احد الاطباء المعروفين في البلد الذي يقيم فيها للاشراف الطبي الكلي والمعالجة باجرة يتفق عليها فيما بينها بعد موافقة معالي القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .

المادة ٦ - على الطبيب المنتدب للمعالج ان يوأي الملحق العسكري او من ينوب عنه بتقارير طبية مفصلة مع تكاليف المعالجة (فواتير) .

المادة ٧ - على الملحق العسكري ان يرفع التقارير والوصفات الطبية مع الفواتير مصدقة الى القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية وبعد تدقيق هذه التقارير وتصديقها من قبل مدير الخدمات الطبية للملكية او من ينوبه يجري دفع تكاليف المعالجة :

المادة ٨ - أ - اذا ثبت لمديرية الخدمات الطبية للملكية ان مرض الضابط او الفرد عضال ويصعب شفاؤه عندها تتخذ الاجراءات اللازمة لاعادة هذا الضابط او الفرد الى الأردن من اجل احالته الى اللجان الطبية العسكرية لتقرير مصيره ضمن الأنظمة المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

ب - اذا وجد مدير الخدمات الطبية للملكية انه بالامكان الاستمرار بمعالجة المريض في المملكة الاردنية الهاشمية فله الحق باعادته الى الأردن .

المادة ٩ - اما فيما يتعلق بمعالجة عائلات الملتحقين العسكريين والرتب الاخرى الذين يعملون بمعيهم فتطبق عليهم المادة الرابعة من هذه التعليمات على نفقة الجيش على ان لا تتجاوز النفقات مبلغ خمسين ديناراً سنوياً لكل فرد من افراد هذه العائلة في البلاد العربية و (١٠٠) مائة دينار في البلاد الاخرى .

للمادة ١٠ - أ - يسمح بمعالجة الاسنان على نفقة القوات المسلحة الاردنية للذين نص عليهم بالمسادة (٢) من هذا النظام على ان تقتصر هذه المعالجة على الحالات الحادة الطارئة فقط .

ب - تدفع قيمة النظارات الطبية لمن استحقها من ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية بمعدل خمسة دنائير في البلاد العربية وعشرة دنائير في البلاد الاخرى .

للمادة ١١ - على جميع الملتحقين العسكريين الاردنيين الذين يعملون في البلاد الاجنبية مراعاة تنفيذ ما جاء به هذه التعليمات بدقة .

للمادة ١٢ - اذا اضطر مريض مرسل للمعالجة خارج الاردن الى الاقامة خارج المستشفى اثناء المعالجة بناء على توصية الطبيب المختص وموافقة اللجنة الطبية المركزية او اذا لم يتوفر سرير له في المستشفى واضطر للاقامة في الفندق ريثما تتوفر له الاقامة في المستشفى أو أقام في الفندق انتظاراً لتأمين وسائل نقل تدفع له نفقات الاقامة على الاساس التالي ومن بسند العالوات السفوية .

البلد العربية	زعيم فيها فوق		من عقيد - رائد		من رئيس - مرشح		من وكيل - جندي
	مؤمن	غير مؤمن	مؤمن	غير مؤمن	مؤمن	غير مؤمن	
البلد العربية	٤٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠
خارج	٦٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
البلد العربية	٦٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠

ملاحظة : - أ - المؤمن يعني ان له سرير في المستشفى او في نادي القوات المسلحة الاردنية او اي مؤسسات اخرى تستضيفه .

للمادة ١٣ - تلغي هذه التعليمات جميع التعليمات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع .

١٩٧٣/١/٦

الزعيم الطبي
مدير الخدمات الطبية للملكية
عزت السكرى

الزعيم الركن
مساعد رئيس هيئة الاركان/للادارة - رئيس اللجنة
ماجد الحاج حسن

الزعيم الركن
مدير الممرتب
غازي عريبات

الزعيم
مدير السدارة المسالية
جلال خواتات

هكذا من الله

نَحْيُ الْحُسَيْنِ لِلْفَتْحِ سَلَامٌ عَلَى الْمَلِكَةِ الْفَرْقَةِ الْهَاتِمَةِ

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الازادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقراها :-

مشروع قانون تعديل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٤/١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

أحمد الطراونة

أحمد اللوزي

نَحْيُ الْحُسَيْنِ لِلْفَتْحِ سَلَامٌ عَلَى الْمَلِكَةِ الْفَرْقَةِ الْهَاتِمَةِ

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الازادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقراها :

١ - (مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣) .

٢ - (مشروع قانون الاتحاد الوطني العربي لسنة ١٩٧٣) .

١٩٧٣/٣/٢٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

أحمد الطراونة

أحمد اللوزي

نَحْيُ الْحُسَيْنِ لِلْفَتْحِ سَلَامٌ عَلَى الْمَلِكَةِ الْفَرْقَةِ الْهَاتِمَةِ

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الازادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقراها :-

١ - مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٣/١٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

أحمد الطراونة

أحمد اللوزي



هكذا من الأهل